السودان..
رئيس مع إيقاف التنفيذ

١٢

الفصل الثاني عشر

المشهد الإعلامي
في الانتخابات السودانية

obeikan.com

obeikan.com

الإعلام ... حياد مستحيل ومصداقية مفقودة

■ ■ ■

تلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً في التأثير على اتجاهات الأفراد والجماعات و سلوكهم وأفكارهم وتبرز أهمية وتأثير الإعلام خلال فترة الانتخابات، سواء الرئاسية أو النيابية كوسيلة لنشر المعلومات والأخبار الخاصة بالعملية الانتخابية إضافة إلى أهداف أخرى منها توسيع مساحة الحوار والنقاش حول القضايا العامة، تقوية المشاركة في العملية السياسية، و إتاحة الفرص المتساوية لكافة أحزاب وقوى المجتمع و المتنافسين في الانتخابات لعرض الآراء و وجهات النظر دون تمييز و بشكل متكافئ للرأي والرأي الآخر. كما تقع على عاتق الإعلاميين السودانيين مسؤولية تثقيف الناخبين وتهيئتهم للمشاركة فى الانتخابات وذلك بتوفير المعلومات المطلوبة عن الانتخابات والإجراءات المتعلقة بها، لابد للإعلام أن يعرف الناخبين بأهمية الانتخابات لأنها الوسيلة السلمية لتداول السلطة بعيداً عن العنف وحمل السلاح، وعن أهمية بناء المؤسسات الديمقراطية. وأن المهمة الأساسية لوسائل الإعلام أثناء الانتخابات هى التوازن في إتاحة الفرص أمام كل أطراف العملية الانتخابية بعدل وشفافية.

ومن هنا نبعت أهمية رصد وتحليل أداء وسائل الإعلام السودانية خلال العملية الانتخابية لمعرفة ما إذا كانت قد التزمت بالمهنية والحياد والمساواة فى أدائها وتغطيتها للمواد الإعلامية ذات الصلة بالعملية الانتخابية والتى تم نشرها أو بثها عبر وسائل الإعلام السودانية خلال فترة الحملة الانتخابية التى حددتها المفوضية القومية للانتخابات فى منشورها الصادر بتاريخ ٢٣ يناير بالفترة من السبت ١٣/ ٢/ ٢٠١٠ إلى الجمعة ٩/ ٤/ ٢٠١٠. وهذا الرصد الخاص بمراقبة أداء وسائل الإعلام خلال فترة الانتخابات، الهدف منه هو تشكيل نقطة انطلاق لتطوير أداء وسائل الإعلام السودانية ودعم الحريات الصحفية بشكل عام، وليس فقط سرد وإعلان نتائج الرصد. وسوف نحاول فى هذا

المبحث الإسهام فى الإجابة على جملة من الأسئلة المتصلة بأداء أجهزة الإعلام السودانية خلال فترة الحملة الانتخابية وفى مقدمتها:هل تم تطبيق قواعد المساواة بين المرشحين فى استخدام وسائل الإعلام لأغراض الدعاية الانتخابية؟ هل تمتع المرشحون والأحزاب السياسية بحقهم الكامل فى الوصول إلى الإعلام بطريقة عادلة وسهلة؟هل قامت وسائل الإعلام بتغطية نشاطات الأحزاب والمرشحين بصورة موضوعية ومحايدة؟هل قامت وسائل الإعلام باحترام القوانين والمواثيق المحلية والدولية أثناء تغطية الحملة الانتخابية؟ وأخيرا هل قامت وسائل الإعلام السودانية بدورها الكامل فى تمليك المواطنين المعلومات اللازمة والضرورية عن العملية الانتخابية والمرشحين والأحزاب والبرامج حتى يتمكنوا من اختيار أفضل من يمثلهم؟

الإجابة على هذه الأسئلة بالضرورة تقودنا إلى حتمية الإقرار بان المشهد الإعلامى خلال الانتخابات لم يكن خاليا من العيوب أو مبرءاً من النواقص أو مكتملا من القصور، وقد اكتشفنا من خلال الممارسة العملية والتعامل مع الأجهزة الإعلامية والتواصل مع المسؤولين عن شؤون الإعلام بالبلاد ان قصور الأداء فى وسائل الإعلام ليس ناتجا لعدم الكفاءة او القصور المهنى أو الافتقار إلى المعرفة وإنما بسبب الهيمنة الحكومية الصارخة والواضحة على الإعلام الحكومى والخاص،كما انه يتعلق بخضوع وتبعية الأجهزة الإعلامية الحكومية فى مجملها لتأثيرات السياسيين من الحزب الحاكم أكثر من تغليبه للمعايير المهنية، ومن خلال الصلاحيات الواسعة الممنوحة لهم يتعاملون مع وسائل الإعلام على أنها مؤسسات سياسية دعائية، منحازة للحكومة أكثر من كونها مؤسسات إعلامية تمثل المجتمع ككل. وقد كان واضحا الانحياز الصريح والدعائي لبعض المؤسسات الإعلامية لمرشح دون الآخر، حيث كان الانحياز الإعلامى لمرشحى الحكومة هو سيد الموقف بلا منازع بالذات فى الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء وبعض الصحف المملوكة لقيادات من الحزب الحاكم الأمر الذى جعل هذه المؤسسات الإعلامية المسيسة تفتقر فى معظم برامجها وخاصة القنوات التليفزيونية إلى الأسس الموضوعية في تغطية الأحداث.

البيئة الدستورية والقانونية وأثرها على حرية الإعلام

لا يمكن تقييم أداء أجهزة الإعلام السودانية خلال فترة الحملات الانتخابية تقييما علميا ودقيقا لمعرفة مدى التزامها بمعايير المهنية والحيادية والنزاهة من غير تقييم حقيقى للظروف السياسة والمناخ الذى صاحب العملية الانتخابية فى ضوء البيئة الدستورية والقانونية السائدة والتى تشكل المرجعية.لقد تضمن الدستور القومى الانتقالى لعام ٢٠٠٨م عددا من النصوص التى تكفل حرية التعبير والصحافة والنشر،حيث تنص المادة ٣٩-١ من الدستور السودانى على أن « لكل مواطن الحق في حرية التعبير، وتلقي المعلومات والمطبوعات والإطلاع على الصحافة دون مساس بالنظام والسلامة والأخلاق العامة وذلك وفقاً لما يحدده القانون». وتضيف المادة ٣٩-٢: « تكفل الدولة حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى بما في ذلك حق الحصول على المعلومات في مناخ تنافسي كما ينظمه القانون في مجتمع ديمقراطي ». وتشدد المادة ٣، ٣٩ على «وجوب أن تلتزم وسائل الإعلام كافة بالأخلاقيات المهنية».وبالرغم من هذه النصوص الدستورية إلا أنها قد أهدرت عبر التوسع فى الإحالة إلى القوانين التى يفترض فيها تنظيم ممارسة الحقوق والحريات ولهذا فان الإطار الدستورى والقانونى فى تنظيم دور وسائل الإعلام أثناء الانتخابات قد جاء متسما بالضعف الشديد ومهدرا للضمانات الدستورية للحقوق والحريات العامة، وأول الملاحظات هى سكوت قانون الانتخابات السودانى لعام ٢٠٠٨ عمدا عن وضع معايير محددة لدور الإعلام في تغطية الحملات الانتخابية تاركا الأمر برمته لتقديرات المفوضية القومية للانتخابات والتى قامت بدورها بتفويض صلاحياتها وسلطاتها لآلية شكلتها من كبار موظفى الدولة وغالبيتهم العظمى من كوادر وقيادات الحزب الحاكم بوزارة الإعلام سمتها بـ(الآلية المشتركة لاستخدام الأجهزة الإعلامية خلال الانتخابات) كلفت بمهمة تحديد الحصص الزمنية فى أجهزة الراديو

والتليفزيون وتوزيعها بالتساوى للمرشحين والأحزاب بالإضافة إلى إسناد مهام أخرى مبينة تفصيلا فى أمر تشكيلها.

والواقع أن هذه اللجنة التى تتدخل فى تفاصيل الرسالة الإعلامية للأحزاب السياسية والمرشحين كما سنرى ذلك لاحقا قد قاطعتها الأحزاب السياسية ورفضت الانضمام إلي عضويتها أو التعامل معها بحجة أن الحزب الحاكم يتحكم فيها من خلال الأغلبية الممنوحة له.

لم يخل قانون الانتخابات السودانى لعام ٢٠٠٨ م من مواد حاول المشرع من خلالها خاصة المادتين (٦٦ و٩٨) أن يضع ضوابط وقواعد للسلوك المهنى لأجهزة الإعلام والصحافة تكون هادية وموجهة لها عند تعاملها مع التغطيات الانتخابية إلا أن تلك المعايير أتت فضفاضة غير محددة بشكل قاطع وعلى نحو واضح لدور الإعلام في الانتخابات،وقد حددت مواد القانون دور اللجنة بعبارات إنشائية فضفاضة تستعصى على الضبط مما يفتح الباب واسعا للتأويل والتحريف وبالتالى تم استخدام هذه المعايير كأدوات لرقابة مسبقة على محتوى المادة الإعلامية للمرشحين ،الأمر الذي حد من التناول النقدي للحملات الانتخابية، وخاصة نقد مرشحي الحكومة، وقد أثار ذلك جدلاً واسعاً، فعلى الرغم من التوازن الكمي في تقديم المرشحين في التلفزيون القومى، إلا أنه على المستوى النوعي اتسمت البرامج بعدم الجاذبية والتكرار،بسبب المحاذير العديدة والخطوط الحمراء والإصرار على تجنب تناول القضايا الخلافية الموضحة فى قائمة طويلة من الممنوعات والمحظورات من وجهة نظر السلطة الحاكمة.

سمة أخرى اتسم بها الإطار القانوني الحاكم للأجهزة الإعلامية خلال الانتخابات ، وهى عدم تقنين الإعلانات مدفوعة الأجر، عبر غياب الرقابة على الإنفاق على هذه الإعلانات، أو عدم وجود سعر موحد للإعلانات الانتخابية في وسائل الإعلام المختلفة. من ناحية أخرى حددت ورقة ضوابط وقواعد السلوك المهنى لأجهزة الإعلام والصحافة خلال الانتخابات معايير تكافؤ الفرص بين المرشحين عبر منحهم أوقات حرة مجانية لعرض برامجهم الانتخابية، وهو أمر ايجابي لم يحدث من قبل، لكن تركت هذه المعايير باقي المساحة الإعلامية دون تقنين واضح، الأمر الذي دفع معظم وسائل الإعلام

العامة للانحياز الصارخ لصالح مرشحي الحكومة خارج إطار الزمن المجاني في نشرات الأخبار والبرامج الحوارية.

على صعيد آخر كان هناك غياب كامل للمفوضية القومية للانتخابات في ضبط أي انتهاكات تتعلق بالإعلام طوال الحملات الانتخابية.

كما تم استخدام بعض هذه المؤسسات الإعلامية كمنابر لتشويه المنافسين الانتخابيين والتأثير على جماهيرهم من خلال بث بعض الأخبار غير الصحيحة وترويج الإشاعات فقد كان الإعلام يردد بدون حياء أنني قررت الانسحاب لصالح مرشح حزب آخر.

وبالرغم من غياب الحيادية والنزاهة المهنية والمساواة بين المرشحين خلال التغطيات الإعلامية بواسطة أجهزة الإعلام، إلا أن ذلك لا يمنعنا من الاعتراف بوجود بعض الظواهر الايجابية المحدودة فى تغطية بعض وسائل الإعلام للعملية الانتخابية بصورة غير معهودة من قبل لدى هذه المؤسسات سواء كانت صحف أو إذاعات أو تلفزيونات ويشار فى هذا السياق إلى وجود آراء متباينة داخل صفحات بعض الصحف وتمتع عدد من الصحفيين بمساحة أكبر من الحرية فى التعبير عن آرائهم تجاوزوا بموجبها بعض الخطوط الحمراء التى حددتها السلطة غير آبهين لما تعرضت له كتاباتهم فى كثير من الأحيان لعمليات الحجب وعدم النشر، وقد عبر لنا بعض العاملين بالحقل الإعلامى عن الصعوبات والعذاب الذى يواجهونه وهم يحاولون إرضاء ضميرهم المهنى مجتهدين فى سبيل تحقيق المساواة فى التغطية بين المرشحين وهذه ظاهرة إيجابية آخذة فى النمو والتطور تستحق الانتباه ومن الضروري أن تلقى هذه الشريحة من الإعلاميين المتميزين بقيادة الأستاذ فيصل محمد صالح الدعم الكامل والمساندة من قبل المنظمات غير الحكومية عبر تسهيل مهمتها الإعلامية وتوفير الأجواء المناسبة لهم للنجاح والحصول على المعلومة المناسبة وإيصالها.

إن إعلام حر ومستقل ونزيه يجد دعماً حقيقياً من منظمات ديمقراطية حرة مستقلة ونزيهة سوف يوفر بالضرورة كل الأجواء الملائمة لتطبيق وحماية حقوق الإنسان وحرياته العامة .يعد الإعلام المستقل والحر والمتعدد مهما جدا في إدارة انتخابات ديمقراطية، حيث

أن الانتخابات لا تتعلق فقط بحرية وعدالة التصويت ضمن الظروف المناسبة وإنما بالمعلومات المتوفرة كذلك حول الأحزاب، والسياسات، والمرشحين والعملية الانتخابية نفسها، حتى يكون الناخب عارفا باختياره ولذلك لا تعد الانتخابات ديمقراطية بدون إعلام حر.

وهنا يبرز السؤال ماذا بشان الإذاعات الخاصة وتلك التي تدار على أسس تجارية وتلك المملوكة بواسطة الدولة كيف يمكن ضمان حيادها واستقلالها أبان العملية الانتخابية؟ يقول الخبير الإعلامي علي شمو لقد حان الوقت أن نفكر في وضع ضوابط لتنظيم الفرص أمام القوى المتنافسة في الانتخابات وتضمين ذلك في قانون الانتخابات فإذا لم نحقق ذلك سنهزم مبدأ تكافؤ الفرص وسيجد المجال من يدفع أكثر غض النظر عن البرنامج الذي يطرحه للناس.كمامن على كل ما أثير حول المشاكل التي تواجهها الصحافة قال: رغم كل ما يقال عن المشاكل لابد من مواصلة المشوار لتغيير الواقع الإعلامي والواقع السياسي ولن يتأتى ذلك إلا بطرح مقترحات محددة لوضع حلول ومعالجات كأن تتعقد الصحف على سبيل المثال على إعداد غرف مشتركة لتغطية الحملات الانتخابية في الولايات أو البحث عن سبل أخرى لمواجهة النقص في التأهيل والتدريب للكوادر الإعلاميين حتى نصل للغرض المطلوب من تطوير بيئة العمل للقيام بالدور المطلوب في المرحلة المقبلة.

من المهم أن يدرك القارئ الكريم، أني لستُ الوحيد الذي أخذ على الإعلام هذا الأمر، ففي ندوة عقدت في لندن اتفق فيها معي الصديق الأستاذ ياسر عرمان –المرشح الرئاسي للحركة الشعبية لتحرير السودان– على أن مرشحًا واحدًا هو من يستأثر بالتغطية الإيجابية وقال «إن جميع أجهزة الإعلام في السودان مسيطر عليها من قبل المؤتمر الوطني، الذي حدد لمرشحي الرئاسة المنافسين للرئيس ٢٠ دقيقة فقط كل أسبوعين لكل منهم، فيما استأثر المرشح عمر البشير بـ٢٣ ساعة و٤٠ دقيقة، مبينا أن الحركة الشعبية قاطعت تلك الأجهزة من هذا المنطلق، واتخذت بدائل لمخاطبة الناخبين كالندوات واللقاءات عبر الشباب المتطوعين.»

وكنت قد أكدت فقدان الإعلام لحياديته في تنوير الرأي العام، وبينت أن كل الأجهزة

بدأت بداية معقولة، إذ كانت تنشر مادة واحدة لمرشح منافس، وتحيطها بعشر مواد داعمة للمرشح عمر البشير، أما التليفزيون فإنه يعمل وفق خط واضح لا يعرف الحياد، خصص ٢٠ دقيقة كل أسبوعين لخطابات مسجلة للمنافسين في أوقات ضعيفة. وأشرت إلى الاستعانة بالإعلام الخارجي بعد أن أضحت الصحف المحلية تعيش «فوبيا» التهديد من قبل أجهزة المؤتمر الوطني بمنعها من الإعلانات.

ولا زلت أذكر سوق الإشاعات الذي ربحت فيه تجارة المؤتمر الوطني وخسرت فيه تجارة الوطن، فما انفكت الإشاعات ولا برحتنا مذ دخلنا الحلبة، وكلنا يذكر دعايات الانسحاب لصالح مرشحين، أو أوهام دعم زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي لمرشح المؤتمر الوطني عمر البشير للتأثير على الناخبين. كبحًا لجماح هذه الظاهرة قمت بتكليف مجموعة من المحامين لرفع دعاوى قضائية ضد الجهات الإعلامية التي تروج لمثل تلك الادعاءات.

تطابقت وجهة نظرى مع الصديق ياسر عرمان والدكتور عبدالوهاب الأفندى فى الندوة التى عقدت بلندن حول قضايا الإعلام السودانى خلال الانتخابات ونقلا عن تغطية صحيفة الشرق الأوسط اللندنية «اتفق مرشحا رئاسة الجمهورية في السودان، ياسر عرمان (عن الحركة الشعبية) وحاتم السر (عن الحزب الاتحادي الديمقراطي)، في القول باستئثار مرشح المؤتمر الوطني، عمر حسن البشير، بمعظم الوقت المخصص لطرح وجهات نظر المرشحين المنافسين له، إلى جانب خضوع الكلمات التي يقدمها المرشح المنافس لتقييم الأجهزة وفرض عدم البث المباشر للجمهور. وقال عرمان، الذي تحدث عبر الهاتف إلى ندوة حول الإعلام وقضايا السلام والتحول الديمقراطي، عقدها ملتقى الإعلاميين السودانيين بالمملكة المتحدة، مساء أول من أمس في لندن، أن جميع أجهزة الإعلام في السودان مسيطر عليها من قبل المؤتمر الوطني، الذي حدد لمرشحي الرئاسة المنافسين للرئيس ٢٠ دقيقة فقط كل أسبوعين لكل منهم، فيما استأثر المرشح عمر البشير بـ٢٣ ساعة و٤٠ دقيقة، مبينا أن الحركة الشعبية قاطعت تلك الأجهزة من هذا المنطلق، واتخذت بدائل لمخاطبة الناخبين كالندوات واللقاءات عبر الشباب المتطوعين. فيما حمل المرشح حاتم السر على الإعلام المحلي، الذي قال إنه فقد حياده في تنوير الرأي العام،

مبينا أن كل الأجهزة بدأت بداية معقولة، حيث كانت تنشر مادة واحدة لمرشح منافس، وتحيطها بعشر مواد داعمة للمرشح عمر البشير، أما التليفزيون فإنه يعمل وفق خط واضح لا يعرف الحياد، خصص ٢٠ دقيقة كل أسبوعين لخطابات مسجلة للمنافسين في أوقات ضعيفة. وأشار إلى الاستعانة بالإعلام الخارجي بعد أن أضحت الصحف المحلية تعيش «فوبيا» التهديد من قبل أجهزة المؤتمر الوطني بمنعها من الإعلانات. وكشف السر عن جملة من الشائعات التي تطلقها أجهزة حزب المؤتمر الوطني، مثل دعايات الانسحاب لصالح مرشحين، ودعم زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي للمرشح البشير للتأثير على الناخبين. وقال أن مجموعة من المحامين رفعوا دعاوى قضائية ضد الجهات الإعلامية التي تروج لمثل تلك الادعاءات. من جهته، قال الدكتور مكرم خوري، أستاذ الدراسات الإعلامية في لندن، أن سيطرة السلطات الحاكمة على أجهزة الإعلام وإدارتها لصالحها أمر ليس بالجديد، وقد بدأ منذ عهد محمد علي باشا الذي صدرت فيه صحيفة «الوقائع» لخدمة مصالحه في السودان ومصر. وتحدث الدكتور عبد الوهاب الأفندي، الكاتب الصحافي والأكاديمي، عن صعوبة التغيير بواسطة الانتخابات والعملية السلمية، ووافقه عدد من الحضور في صعوبة الأمر بالنظر إلى قبضة الحزب الحاكم على وسائل الإعلام المحلية، مشيرين إلى منع المرشح الصادق المهدي من إلقاء خطاب عبر الإذاعة السودانية لحمله جملة من الأمور المتعارضة مع المرشح عمر البشير.

أداء وسائل الإعلام أثناء الحملة الانتخابية

■ ■ ■

لا يضع قانون الانتخابات السودانى لعام ٢٠٠٨م أية قيود على حجم إنفاق المرشح على حملته الانتخابية، والمتضمنة حجم الدعاية الانتخابية أو حجم إنفاق الأحزاب على مرشحيها، كما لم تحدد المفوضية القومية للانتخابات شروط خاصة بالتغطية الإعلامية للعملية الانتخابية من حيث الكمية أو الأسلوب أو حجم التوزيع. ولتقييم مدى التزام المؤسسات الإعلامية بقانون الانتخابات الذى نص على ضرورة تحقيق الفرص المتساوية والمتكافئة بين المرشحين كافة بدون تمييز خلال مراحل الدعاية الانتخابية نستعرض جانباً من التسهيلات المقدمة من وسائل الإعلام المختلفة للمرشحين.

أولاً: التسهيلات المقدمة من الصحف:

- أبدت الصحف اليومية اهتماماً ملحوظاً بالتغطية الإعلامية، من خلال تخصيص صفحات خلال فترة الانتخابات حيث قامت بعض الصحف اليومية بتخصيص صفحات تحت اسم «انتخابات» احتوت على عناوين إخبارية وتحليلات وتقارير خاصة بالانتخابات.

- وجود تنافس حقيقي بين الصحف اليومية في السودان في التغطيات، حيث بدأت مساحات التغطية الإعلامية للانتخابات بالازدياد «الكمي» والذي يدفع بالتالي إلى تكثيف «نوعي» في التغطيات. مع ملاحظة استخدام عبارة «تصاعد أو احتدام» المنافسة بين المرشحين في العديد من الأخبار والتقارير الانتخابية.

- وجود ازدياد تصاعدى في كمية إعلانات المرشحين ومختصرات برامجهم الانتخابية في صفحات الإعلانات أو الصفحات الأولى والأخيرة من الصحف اليومية.

- شغلت تعليقات القراء وآراء المواطنين حول العملية الانتخابية حيزاً في الصحافتين

الإلكترونية والمطبوعة.

- قيام الصحف بتغطية أخبار وتقارير متعلقة بأنشطة منظمات المجتمع المدني في الانتخابات.

- نشر تقارير ومقالات ومقابلات من إنتاج وكالة السودان للأنباء(سونا) فى صفحات داخلية كاملة تعطي رؤى وقراءات وتحليلات عن سير العملية الانتخابية من وجهة نظر المرشحين والأحزاب.

ومن خلال رصدنا ومتابعتنا الدقيقة لأداء الصحف السودانية نستطيع أن نقول بمنتهى الأمانة والموضوعية أن التغطية الإعلامية للصحف السودانية اليومية(المستقلة) للعملية الانتخابية تمت بحيادية أكبر مقارنة بتغطية وسائل الإعلام المملوكة للدولة وهذا لا يلغى أن هناك بعض الأقلام التى كنا نتوقع من أصحابها أن يكونوا أكثر مهنية واستقلالية خاصة وسط رؤساء التحرير ظهروا بمظهر الانحياز التام للحزب الحاكم ومرشحيه وان كان بعضهم قد برر لنا أن موقفه ليس نتيجة قناعة وإنما حفاظا على مصالح المؤسسة التى يعملون فيها وضمانا لانسياب الإعلانات لها من مؤسسات الدولة وهنا يبرز حجم السيطرة المالية لحزب المؤتمر الوطنى وأثرها السلبى على حرية الإعلام والصحافة فى السودان.

ثانياً :التسهيلات المقدمة من الإذاعات :

قامت الإذاعة السودانية(راديو أم درمان) بتخصيص زمن بث وفقا لجدول تم إعداده بواسطة اللجنة الإعلامية التابعة للمفوضية القومية للانتخابات موزع بالتساوى بين الأحزاب والمرشحين.

- بدأت الإذاعات ذات الطابع الترفيهي والغنائي والبرامج الأسرية، بتخصيص أوقات زمنية في برامجها الإخبارية متوسطة التأثير للحديث عن الانتخابات.

- وجود منافسة حقيقية بين الإذاعات المحلية فى الولايات والإذاعة القومية لتغطية الحراك الانتخابي سواء في العاصمة التي تتخذ الإذاعات مقاراً لها أو في الولايات أوجد مساحة كبيرة للشأن الانتخابى فى برامج هذه الإذاعات.

وبما أن الإذاعة وفقاً للقانون تسيطر عليها الحكومة ويتمتع وزير الإعلام بسلطات واسعة عليها وهو ما يعنى خضوعها شأنها شأن المؤسسات الحكومية الأخرى لاعتبارات سياسية وهيمنة حزبية من قبل المؤتمر الوطنى وبالتالى لا نتوقع لها أن تعمل بحيادية وتساوى بين المرشحين مهما حاول بعض منتسبيها الظهور بمظهر المهنية البحتة ولهذا السبب كانت منحازة انحيازا كاملا لحزب المؤتمر الوطنى ومرشحيه وكانت تفرض قيودا على المادة التى يقوم بتسجيلها مرشحو الرئاسة وممثلو الأحزاب وتخضعها لمراقبة وفحص دقيق الأمر الذى أدى إلى اعتراضهم على بعض فقرات فى كلمة لمرشح حزب الأمة للرئاسة السيد الصادق المهدى مما أثار ضجة وأزمة.

التسهيلات المقدمة من التليفزيون

■ ■ ■

تم تخصيص عشرين دقيقة لكل مرشح من مرشحى الرئاسة بالتناوب بمعدل ثلاثة مرات طيلة فترة الحملة الانتخابية وذلك فى حدود ستين دقيقة لكل مرشح ليستعرض من خلالها برنامجه الانتخابى.

منعت الإعلانات الانتخابية للمرشحين ولو بمقابل مادى.

خصصت مساحة عشرة دقائق لكل حزب من الأحزاب ليطرح برنامجه العام وسياساته للجمهور وذلك بالتناوب بين الأحزاب.

سمح لمرشحى رئاسة الجمهورية بإحضار مادة تسجيلية جاهزة ويقوم التلفزيون ببثها حسب البرمجة المتفق عليها وهذا احدث نوعا من التغيير والتجديد فى شكل المادة التلفزيونية.

ويمكننا القول بأن التليفزيون القومى لم يكن بأحسن حال من وسائل الإعلام الحكومية الأخرى المملوكة للدولة بل كان أكثرها وضوحا فى انحيازه الكامل لحزب المؤتمر الوطنى ومرشحيه وهذا يعود للهيمنة الشاملة عليه بواسطة أجهزة وكوادر حزب المؤتمر الوطنى عليه نظرا لتأثيره الكبير على قطاعات واسعة من الرأى العام السودانى ويعد التلفزيون القومى من الأجهزة التى احكم عليها الحزب الحاكم سيطرته التامة لأكثر من عقدين من الزمان [1].

كانت المساحة الزمنية المخصصة للمرشحين لا تتجاوز الـ ٢٠ دقيقة وتبث فى اوقات ميتة بحيث تكون نسبة مشاهدتها ضعيفة جدا فى حين أن بقية ساعات اليوم كلها توظف لخدمة المؤتمر الوطنى والترويج له.و تعد برامج التلفزيون كلها أبواب دعاية رسمية

(١) انظر : المحبوب عبد السلام – الحركة الإسلامية السودانية – دائرة الضوء – خيوط الظلام.

للحزب الحاكم وظلت منذ فترة طويلة حكرا عليه وغير مسموح لأحزاب المعارضة أو مؤسسات المجتمع المدنى الظهور فيها أو التعبير عن آرائها بحرية فيها ويشهد على ذلك معظم الكتاب والمراقبين والمثقفين وفي السياق يقول رئيس حزب العدالة الأصل مكي علي بلابل لـ (صحيفة الأخبار السودانية) في رؤيته للصورة أن التلفزيون المسمى «قومي» عبارة عن ملحق لمكتب الدعاية الإعلامية للمؤتمر الوطني ويمارس عمله بعيدا عن المهنية والحيادية والعدالة.

ويضيف القيادي بالأمة الإصلاح والتجديد عبد الجليل الباشا لذات الصحيفة بالقول التغطية التى يقوم بها التلفزيون القومى للأحداث دليل قاطع علي سيطرة المؤتمر الوطني علي الإعلام بان يوزعها كما يشاء ويريد، وفي زاويته(أفق بعيد) بذات الصحيفة يلخص الكاتب الصحفي والمحلل السياسي فيصل محمد صالح الأمر بالقول: بالرغم من أن التلفزيون جهاز حكومي ، يفترض أنه ملك الشعب السوداني كله بجميع طوائفه وأحزابه، وليس لديه موقف سياسي محدد مع حزب أو طائفة، إلا أنه اختار أن يلعب دور الناطق باسم المؤتمر الوطني، ويخصص نشرته الإخبارية الرئيسية حملة معادية لأحزاب المعارضة ويضيف فيصل (أن الضيوف المحللين الذين يختارهم التلفزيون كلهم من الاتجاه المقاطع للقوى السياسية المعارضة) لكن القيادي بحزب المؤتمر الشعبي المحامى كمال عمَر يرى أن توزيع الفرص حسبما ورد في القانون كصلاحيات للمفوضية لا يتم إلا عندما تكون هناك بنية في الدولة للإعلام المحايد، ويضيف عمر لـ (صحيفة الأخبار) قائلا: توزيع الفرص في قانون الانتخابات هو لوقت محدد وفيه طريقتين نص عام يعطي الفرصة لكل الناس، ونص خاص يفتح المجال أمام الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات لكنه يستبعد قدرة المفوضية في التحكم ويقول « لا افتكر أن المفوضية لها القدرة على تفعيل دورها في السيطرة وضبط الأجهزة الإعلامية وحتى أن حصل- والحديث لكمال- فإنه سيكون محدوداً ولفترة محدودة مربوطاً بظرف انتخابات وهذا لا يؤدي الفعالية الكبيرة ويواصل كمال في نظرته بعيدا عن التفاؤل قائلا:الذي حصل يعتبر جزءاً من الاضطراب الحاصل ولا توجد مؤسسة يمكن أن تطلق عليها صفة «المحايدة»

والمؤتمر الوطني استطاع أن يقصم ظهرها ويجعلها تتبع له ولا نستطيع أن نجري انتخابات نزيهة وفيها فرص متساوية في ظل هذه الظروف« ويضيف: « لو أخذنا الإعلام الحكومي« سونا، الإذاعة، التلفزيون» نجدها أجهزة حكومية لا تسمح لشخص أن يعبر من خلالها إلا عبر بوابة السلطة» ويواصل عمر في نظرته بالقول:« صحيح توجد نصوص في القوانين تدعو إلى ضرورة تساوي الفرص ولكنها معطلة بفعل يد الحكومة العليا على كل مؤسسات الدولة ولا توجد إمكانية أن تقاضي الحكومة بأي تهم متعلقة باستقلال الإعلام لأنه لا زالت هناك إشكالية في العدالة الدستورية والأجهزة التي تراقب هذه الضمانات.

ويتفق مع عمر القيادي بالأمة الإصلاح والتجديد عبد الجليل الباشا الذي يقول لـ(الأخبار):« لا أعتقد أن مفوضية الانتخابات لديها القدرة في أن تجعل أجهزة الإعلام قومية، لكنه يرى أن المسألة تحتاج لإعادة النظر في المسؤولين عن الأجهزة، وكيفية أن تكون قومية وذلك بقرارات واضحة وشجاعة تطبق في ارض الواقع بأن تكون الأجهزة ملكاً للكل ويضيف لا يمكن أن تقوم الانتخابات في ظل الوضع الراهن، ويدعم فيصل محمد صالح رأيه بمقترحات يرى أنها المخرج السليم الذي يجنب البلاد موبقات عدم عدالة توزيع الفرص في الانتخابات يحددها في عدة خيارات وهي: إما أن يتم إقرار سياسة إعلامية جديدة لأجهزة الإعلام الحكومية تضمن حيادها وموضوعيتها ومهنيتها في فترة الانتخابات، أو أن يتم تقسيم زمن البث بين الأحزاب والقوى السياسية، أو أن يتم حرمان هذه الأجهزة من تناول الأخبار والموضوعات السياسية، وأن تتفرغ للمنوعات والموسيقى والغناء، لأن ممارستها التغطية الإخبارية بهذه الصورة يحولها لجهاز دعائي للمؤتمر الوطني على حد تعبيره ». بيد أن البعض يرى خلاف ما نقول فمثلا الأستاذ مصطفى أبوالعزائم يقول فى زاويته اليومية بصحيفة آخر لحظة : ((أجد نفسي أشيد بالأداء الرفيع والمهنية العالية والاحترافية المتقنة التي أدى بها تلفزيون السودان عمله خلال الانتخابات، حتى أن الكثيرين لم يجدوا لهم مطعناً في أدائه العام.. وأتمنى أن يمنح هذا المجلس المقترح جائزة خاصة للتلفزيون وللأجهزة والصحف التي اجتازت الامتحان ليس بنجاح فحسب.. بل بتفوق ملحوظ.))

التسهيلات المقدمة للمرشحين من قناة النيل الأزرق التلفزيونية :

عند اقتراب العد التنازلى لبدء الانتخابات وقبيل انتهاء المدة الزمنية المحددة بواسطة المفوضية القومية للانتخابات دخلت قناة النيل الأزرق التلفزيونية على الخط الإعلامى الانتخابى واختارت برنامجاً حوارياً باسم (مجهر سونا) برعاية وكالة السودان للأنباء (سونا) وتقديم الأستاذ الإعلامى/ بابكر حنين وأعلنت الوكالة في نشرتها بتاريخ ١٢/ ٣/ ٢٠١٠م أن برنامج مجهر سونا التلفزيوني سيستضيف يوم الأحد ١٤/ ٣/ ٢٠١٠م على الهواء مباشرة عند تمام الثامنة والنصف مساء عبر قناتي النيل الأزرق والجزيرة مباشر الأستاذ منير شيخ الدين منير جلاب رئيس الحزب القومي الديمقراطي الجديد ومرشحه لرئاسة الجمهورية لعرض ومناقشة برنامجه الإنتخابي وسيرته الذاتية وقال الأستاذ عوض جادين مدير عام وكالة السودان للأنباء أن الوكالة أعدت فرصا ونوافذ جديدة للتواصل بين المرشحين لرئاسة الجمهورية وجمهور الناخبين للإسهام في تعريف الناخبين بالمرشحين وأحزابهم وبرامجهم ، وأوضح جادين أن برنامج مجهر سونا يتكون من أربعة عشر حلقة حسب عدد المرشحين وكل حلقة تتكون من فقرتين تحتوي الفقرة الأولي علي عرض ومناقشة البرنامج الانتخابي للمرشح الرئاسى فيما تخصص الفقرة الثانية للإطلاع والتعرف علي السيرة الذاتية للمرشحين وتشير (سونا) الي أن البرنامج سيستضيف في الخامس عشر من مارس ٢٠١٠م مرشح المؤتمر الشعبي لرئاسة الجمهورية عبدالله دينق نيال أيوم ويوم ١٦ مارس ٢٠١٠م مرشح الحزب الشيوعي لرئاسة الجمهورية محمد إبراهيم نقد منور، ويوم ١٧ مارس ٢٠١٠م عبدالعزيز خالد عثمان إبراهيم مرشح حزب التحالف السودانى لرئاسة الجمهورية، ويوم ١٨ مارس ٢٠١٠م مبارك عبدالله الفاضل المهدي مرشح حزب الأمة الإصلاح والتجديد لرئاسة الجمهورية، ويوم ١٩ مارس ٢٠١٠م الصادق المهدى مرشح حزب الأمة القومى لرئاسة الجمهورية، ويوم ٢٢ مارس ٢٠١٠م محمد احمد جحا المرشح المستقل لرئاسة الجمهورية، ويوم ٢٣ مارس ٢٠١٠م فاطمة عبدالمحمود مرشح الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى لرئاسة الجمهورية، ويوم ٢٥ مارس ٢٠١٠م المرشح المستقل كامل الطيب

إدريس عبدالحفيظ، ويوم ٢٦ مارس ٢٠١٠م مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل لرئاسة الجمهورية حاتم السر علي سكينجو، ويوم ٣٠ مارس ٢٠١٠م مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان لرئاسة الجمهورية ياسر سعيد عرمان. وسيتم لاحقا تحديد تواريخ استضافة مجهر سونا لمرشح حزب المؤتمر الوطنى لرئاسة الجمهورية عمر حسن أحمد البشير،كما سيتم تحديد تاريخ استضافة مجهر سونا لمرشحي رئاسة حكومة الجنوب سلفاكير ميارديت ثيك أتيم مرشح الحركة الشعبية ود. لام أكول أجاوين مرشح حزب الحركة الشعبية التغيير الديمقراطي.

ويبث البرنامج فى وقت مشاهدة عالية حيث يستضيف كل يوم احد مرشحي الرئاسة ليعرض برنامجه الانتخابي ويقوم الحضور من الصحفيين بمناقشته لإبداء رأيه في عدة محاور .ويعتبر هذا البرنامج نقله جيدة لمزيد من الديمقراطية والشفافية لأنه يبث على الهواء مباشرة بعيدا عن مقصات الرقابة القبلية ويكفل حرية الرأي والتعبير للجميع حيث يعري ذلك المرشح سياسة الحكومة الحالية ويبين أوجه القصور والإخفاقات ويعرض أفكاره الجديدة لتجاوز تلك السياسات لما فيه مصلحة المواطن السوداني. وبحسب آراء العديد من المتابعين والمراقبين فان برنامج مجهر سونا كسر الرتابة التى اكتنفت برامج المرشحين بالتلفزيون القومى وكان بحسب آرائهم برنامجا ممتعا ودسما حيث أتاح فرصة للرأى الآخر من خلال الإعلام المرئى لو كانت منحت للمتنافسين والأحزاب منذ بداية الحملة الانتخابية لكان الشعب السودانى قد جنى الكثير من الفوائد ولكن المؤتمر الوطنى شأنه شأن كل الأنظمة الشمولية قصد تقييد حرية الإعلام وحرمان المواطنين من نعمة المناظرات ، وإقامة الليالى السياسية بغرض تجهيل الرأى العام بمآخذ التنافسيين ضد سياساته ،

ويحسب للأستاذ حنين وبرنامجه منبر سونا نجاحه فى إنهاء مقاطعة الأستاذ ياسر عرمان المرشح الرئاسى للحركة الشعبية لأجهزة الإعلام الحكومية بسبب وصفه لها بالانحياز الواضح للمؤتمر الوطني معلناً تنازله عن العشرين دقيقه نصيبه المخصص له في التلفزيون القومي لصالح مرشح المؤتمر ليصبح نصيبه ٢٤ ساعة .ونظرا للضجة التى أثارها البرنامج والتفاعل الجماهيرى الواسع الذى حظى به فقد وافق الأستاذ ياسر عرمان

على إنهاء مقاطعته وطل على جماهير الشعب السودانى من خلال المجهر فى حلقة اعتبرت الأشد إثارة نظرا لطبيعة الأسئلة التى طرحت عليه وللأسلوب الذى اتبعه فى الرد والشرح والتوضيح وكانت أفضل ختام للبرنامج.

أعيب على البرنامج فشله فى إقناع مرشح حزب المؤتمر الوطنى للظهور للجماهير من خلال المجهر وهذا فى حد ذاته أكد صحة ما ظلت ترددة قوى المعارضة من احتكار كامل للحزب الحاكم ومنتسبيه لأجهزة الإعلام الرسمية.

أما القناة وإن نجحت فى تخصيص أكثر من ساعة مباشرة يوميا لمرشحى رئاسة الجمهورية من مختلف الأحزاب والتنظيمات وحاولت الظهور بمظهر مهنى محايد إلا أنّ ذلك لا ينفى عنها انحيازها الواضح لحزب المؤتمر الوطنى حيث أن كل التغطيات والبرامج الأخرى عدا المجهر كانت تصب فى مصلحة حزب المؤتمر الوطنى ويكفى أنها كانت تنقل كل لقاءات وخطب وكلمات مرشح حزب المؤتمر الوطنى على الهواء مباشرة وعندما احتجت بقية الأحزاب والمرشحين قالت أنها تقوم بذلك بطريقة تجارية بواقع الساعة الواحدة مبلغ ..... ولكن عندما طلبنا منها أن تبعث معنا تيما إعلاميا لتنقل على الهواء مباشرة تدشين الحملة الانتخابية لمرشح الحزب الاتحادى الديمقراطي لدائرة الدبة الأستاذ طه على البشير والتى سيخاطبها مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية اعتذرت عن ذلك. بأعذار واهية ومبررات غير منطقية لتؤكد هي الأخرى أنها لا تعمل بعيدًا عن هيمنة المؤتمر الوطني رغم ادعائها زورًا وبطلانًا للاستقلالية .

التسهيلات المقدمة للمرشحين من قناة الشروق الفضائية :

خصصت برنامجا أسبوعيا باسم (الكرسى لمن؟) يبث كل يوم سبت ويستضيف مجموعة من مرشحى رئاسة الجمهورية.

حاولت جاهدة أن تقترب من الحيادية بالذات عن طريق مديرها العام الأستاذ أبو عبدالله غير السودانى الجنسية لكن تلك المحاولات باءت بالفشل بسبب إصرار ملاك القناة على الانحياز لحزبهم الحاكم وبالتالى بالرغم من حرص القناة على نصيب من الظهور للطيف السياسى السودانى بمختلف ألوانه إلا أن معظم المساحة الزمنية

ومضمون الرسالة الإعلامية كان يصب بصورة أساسية لصالح حزب المؤتمر الوطنى ومرشحيه ومن بينهم رئيس مجلس ادارة القناة الذى كان مرشحا باسم المؤتمر الوطنى ولا غرابة فى ذلك إذا كان بقية أعضاء مجلس إدارة القناة الفضائية من كبار المسئولين فى غرفة عمليات الانتخابات الخاصة بحزب المؤتمر الوطنى ومن بينهم (وزير الدولة بالخارجية،وزير السدود،..الخ).

من اجل انتخابات غير حرة وغير نزيهة ومن أجل إفساح المجال وترك الساحة فقط للمرشح الرئاسى عمر البشير ليقوم بتدشين حملته الانتخابية اليوم بإستاد الهلال ومن اجل حرمان بقية المرشحين من إعلان برامجهم الانتخابية أو حتي من ظهورهم في اي من أجهزة الإعلام لكل هذا ولغيره قامت قناة الشروق بحجب برنامج المقعد لمن الذي كان من المفترض أن يستضيفنى حسب اتفاق مسبق بينى والقناة تم الإعلان عنه فى القناة على مدار أسبوع كامل وفى الوقت المحدد حضرت مسرعا من الخرطوم بحرى إلى مبانى القناة بالرياض وفوجئت بان البرنامج ملغى والسبب هو أن الكاميرات كلها والمصورين خرجوا فى مهمة خارجية إلى إستاد الهلال الرياضى بأم درمان لنقل تدشين حملة البشير والغريب فى الأمر أن القناة لم تكلف نفسها عناء الاتصال بى قبل أن اتحرك من منزلى كما أنها لم تنوه بالاعتزاز للمشاهدين عن سبب هذا الحجب بل واصلت برامجها كأنه لم يكن هناك إعلان لهذه الحلقة طوال الأسبوع الماضي وحتى اليوم لدرجة أن بعض المتابعين ظلوا على قرب من الشاشة لساعات طويلة على أمل أن يتم بث البرنامج ولم يتحركوا إلا بعد أن نشرنا خبرا على صفحتنا بالفيس بوك وتويتر أعلنا فيها رفضنا للأسلوب والطريقة التى تعاملت بها معنا القناة والتى تفتقر إلى أبسط أنواع الذوق ناهيك عن المهنية.. !

التسهيلات المقدمة للمرشحين من المواقع الالكترونية الإعلام الاجتماعي الرقمى:

تم استخدام الإعلام الاجتماعي لإنجاح الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكى أوباما وكان احد أهم أسباب نجاحه في الانتخابات الأمريكية والوصول إلى البيت الأبيض ، فحملته الانتخابية على الإنترنت والشبكات الاجتماعية آتت أكلها وحققت أرقام تبرعات

خيالية تجاوزت عشرات الملايين من الدولارات. ، وقد كانت الحملة الانتخابية لأوباما على الشبكات الاجتماعية على الإنترنت حاسمة جدا في مسألة كسب ود الرأي العام والوصول لأكبر عدد من الناخبين مباشرة وإيصال الرسالة الانتخابية إليهم وحشد المؤيدين له وكسب أصواتهم في الانتخابات.ولذلك خطت مجموعة مقدرة من الشباب الداعم لحملتنا الانتخابية خطى أوباما وحاولت استعمال الشبكات الاجتماعية مثل فيسبوك لحشد المؤيدين وكسب أصواتهم ، وقامت بإطلاق مواقع فى الفيسبوك لمساعدة الحملة الانتخابية .

مذكرة : إنشاء وحدة الإعلام الشعبي والرصد الإلكتروني

الأسباب والدواعي الأولية :

١. استهداف بعض الجهات الإعلامية للحزب عبر خُطة مرتبة ومحاكة وبإمكانيات ضخمة، تقوم على بث مواد تهدف إلى هدم بنيان الحزب الفكري والعقدي وتتحين الفرص لإثارة الفتن بين أتباعه وتثبط من همم أعضائه، وذلك عبر آليات متعددة؛ منها المباشر كالإشاعة الواضحة الكذب والافتراء ومنها الغير مباشر الذي يدس السم في العسل ويضع أفكاراً يريد بثها فيفصل على أساسها الأخبار، واستغلال هذه الجهات لأساليب الإعلام النمطية من صحافة وتلفزيون وغيره، مما دعى لأن تقوم ثقافة إعلامية بديلة مستخدمة فكر جديد.

٢. تدعيم آليات للاتصال التنظيمي (للقواعد).

أولاً الإعلام الشعبي :

معناه كمصطلح معروف ولكن مقصودنا من المسمى أن نجعل القواعد الشعبية هي آلة إعلامية في حد ذاتها، ويتم ذلك بتمليكها المعلومة ووسائل نشرها المُيسرة، فمن المعروف أن الاطراد المعرفي الذي جعل العالم قرية واحدة ضيَّق المساحات على من يُريد حَكر الحرية وحجب المعلومة، وعِوضاً عن ذلك فسح براحاً حسناً يُمَكِن من المشاركة والمشاورة ويمهد للتفاعل اللا محدود للمعلومات فاستغلال هذه المنحة يجعلنا نُحرز

تطوراً يقاربنا من جهة من التواصل الجاد مع أجيال المستقبل ويحقق لنا الفاعلية الآنية المُثلى ويُضعف أثر أي إشاعة أو خبر مُغرض.

فالكثير من الثغرات التي استغلتها الجهات الإعلامية إنما نبعت من الظروف التي باعدت بين قيادة العمل التنفيذي وجماهيرها -قسراً بحكم متطلبات النضال- ولكي تستغل هذا الفراغ الفرضي ضخت الآلات الإعلامية أفكاراً مشوشة تتقول على قيادات الحزب وترسم عنها صوراً مجافية للواقع، فتُغير المسميات وتبدل الوقائع زوراً وزيفاً وبهتاناً، سعياً لكسر القداسة التي كست مواقف حزبنا الناصعة ولمحو الهيبة التي زينت تاريخنا المجيد، فهم بدراستهم لمداخل الشعب عمدوا إلى توجيه العقل الباطن للمواطن السوداني البسيط لأن يتخيل وجود كياناتهم كحالة دائمة مهيمنة لا تجتث! وحاولوا إعادة صياغة التاريخ في ذهن المواطن البسيط وعمدوا إلى تزوير إشاراته لتكون سهلة التزوير فملئوا مخيلة المُثقف الوطني بجدلية تجعله يواجه قيادتنا الحكيمة بدلاً من أن يصوب فكره الناقد نحو تجربتهم أو منجزاتهم، وحاولوا تصوير بعض منطلقاتنا كداء يقف في وجه التقدم في حين أن الناظر المُستصحب للتاريخ بعبَرِه يجد أن الدور المعرفي الذي ركزه الحزب وعُمَدُّه وقياداته هو ما دفع الأمة نحو خط سير معرفي واضح أثمر سمعةً حسنة لأهل البلد ولولا رعونة العسكر وخروقات الأحزاب لتغير واقع الأمة، ومذهب الجهات الإعلامية المغرضة هو مذهب تعلمون أصوله في الحكم المايوي لما أراد محاكمة الزعيم الخالد الشهيد إسماعيل الأزهري فأشاعوا (أهل مايو) بين الناس عن مقتضيات تلك المحاكمة وزجوا بالكثير من التهم الساقطة ولاكت بها صحفهم ، لكن الله قبض الرئيس الراحل إليه غير مفتون وفوت عليهم الفرصة التي تحينوها ليلطخوا سيرة الزعيم ويشوهوا تاريخ حزبنا النضالي.

إذاً من واقع التجربة فإن اتخاذ الآخر -الرافض لإرثنا الديمقراطي- الإعلام مدخلاً لمحاربتنا لم يكن غائباً، ولكن ما هو العلاج الذي يُحصننا من صدمات وهجمات هذه الفئة؟

إنه يتمحور في إنشاء جهاز يسبق الإعلام الرسمي في السبق الحزبي ويفضح ممارساته ويُمارس دوراً تنويرياً وتأهيلياً موازياً في إطار تنظيمي داخلي. فيخلق قنوات اتصال أفقية

ورأسية بين القيادة والقواعد على أُسس تخدم مصلحة الحزب على المدى الطويل.

فإنشاء شبكة اتصال إعلامية تحمل نشرة دورية يومية بأهم أخبار الحزب ورابط لأهم الأخبار مرفقة بالتحليل يمنح أعضاء حزبنا أهلية للتعامل مع الأشياء بمنطق ويُسهل من تلخيص رؤى نخبة القواعد ورفعها بآلية منظمة إلى القيادة بعد تلخيصها وترتيبها ودراستها وبهذا نجد حلقة الربط المطلوبة.

على سبيل المثال خلال الفترة السابقة شكلنا مجموعة عمل (أهلية) لإدارة الحوار في بعض المنتديات الإلكترونية ودخلنا ساحة منتديين كانا يُحسبان من قلاع أحد الأحزاب الإلكترونية وكان يعول عليه في استمالة كثير من الأجيال الصاعدة في خطاب محدد لمنطقة بعينها، ولغاية التجربة في إمكانية التغيير ورد القواعد لأصولها وضعنا تصور لإدارة العمل الإلكتروني في ذينك المنتديين وفق رؤية موحدة وقمنا بالصد عن الحزب عن بينة وبعد معايشة طويلة تبين لنا أن أرضية الحزب موجودة ولكنها تحتاج آلية جديدة من الخطاب فرافد الطريقة مازال يرفد الحزب بالمحبين الذين تتلاقى مبادئهم الفكرية مع طرح الحزب الوطني ووفاء الناس لمواقف مولانا السيد محمد عثمان الميرغني موجودة، فبعد سجالات وجولات تمكنا من تلمس معاني عظيمة قادتنا إلى الإستنتاج أن الولاء القديم موجود ولكنه فقط يحتاج لجهة تحييه بالنقاش وبالتبصير ومن هنا نبعت الحاجة إلى جهاز يربط العمل الإسفيري للحزب في وعاء واحد ويرسم الخط العام للحزب على الشبكة العنكبوتية (ابتداءً) لتكون منتهجاً لأطياف الحزب على أرض الواقع.

فهو بذلك يضمن أنه يوقف أوجه التعارض ولا يُشتت الرأي العام، والمعلوم أن من أهم ما يُتخذ ضدنا كثغرة نُهجم من صوبها هو التعارض الشكلي الذي تصنعه الصُحف السيارة وبعض التصريحات، فالوحدة التي نحن بصددها ستكون أسبق إلى الجمهور من مروجي الإشاعات، فسياسة النشرة هذه تتم على مستويات متعددة وتتخذ الطابع الشعبي فحسب الإحصائيات والمتابعات فإن غالب الأحزاب الغربية وكثير من الأحزاب العربية (المتطورة) اتخذت هذه السياسة.

خطوات أولى في تدعيم معاني الإعلام الشعبي:

١- تحديد متطوعين في كل الولايات وغالب القرى، وربطهم مبدئياً عبر قاعدة بيانات الكترونية ليتلقوا نشرة دورية ويوكل لهم تبليغ ملخص النشرات إلى الجمهور، على أن تقوم الوحدة بالتنسيق مع أمين أمانة الإعلام أو بإذنه أو بهما معاً بمد هؤلاء المتطوعين بنشرات تحتوي على :

a. أخبار الحزب الجديدة من مثل مواقف الحزب أو استنهاض الحشود أو ترتيب أمر ما، وترتيب ذلك لنا فيه نظر، أو ما تريد القيادة أن يبدو من أخبار للحزب، وبذلك نستطيع قراءة وقع الأخبار والتعليق عليها، وقد يفسح المجال لتدخل حتى سياسة قراءة صدى القرار قبل وقوعه، مما سيزيد من حكمة القرارت.

b. توعية منسوبي الحزب بشأن آلية الممارسة الديمقراطية داخل الحزب، وأهمية هذه في أن البعض ما زال يحجم من المشاركات في المؤتمرات القاعدية لأسباب عديدة نفصلها في غير محل، ولكن بهذه الآلية نستطيع الوصول إلى كل اتحادي واتحادية وتبليغهم رسالتنا خاصة في الفترة القادمة .

c. الرد على افتراء الصحف وتمليك الجمهور الحقيقة عبر المنسوبين.

٢- تسجيل اشتراك باسم الحزب في مواقع نشر الوسائط الشعبية توكل له :

a. تسجيل ونشر وقائع المؤتمرات الصحفية، وبعض الندوات وملخص بعض الاجتماعات في مواقع الوسائط الصوتية من مثل الـ YOUTUBE .

b. بث الخطابات الرسمية والشعبية التي يلقيها أو تلقى باسم صاحب السيادة العظمى مولانا السيد محمد عثمان الميرغني رئيس الحزب، وتفريغها وتوزيها مكتوبة، والإفادة من خطاب الرئيس الأمريكي وملكة المملكة المتحدة الدوريين على الموقع، ومع معرفتنا بالفارق بين حالهم وحالنا ولكن هذا يجعل القيادة أقرب إلى الجمهور.

c. حصر المنتمين للحزب الاتحادي في أصقاع الدنيا وربطهم عبر مواقع التعارف المعروفة من مثل الـ FACEBOOK وأشباهه مما يؤمه لفيف من الشباب، ولاستفادة في هذا الصدد من التجربة الغربية.

٣- تكليف مجموعة بإدارة أكبر قدر من الحوارات على المستوى الإسفيري عبر

المنتديات السودانية بالتعاون مع شعبة الرصد كما سيفصل أدناه، تقوم بالمحاورة وتبين الحقائق وكسب منسوبين، وذلك أثبتت لنا التجربة أنه يجلب احترام العامة للحزب، وعلى ما يبدو من ضعف أثره إلا أنه أثر كبير لأهمية الشريحة المخاطبة ودورها.

٤- إقامة أكبر عدد من المدونات بأسماء أصحاب الرأي الراجح في الحزب وحفزهم لتوجيه قدراتهم نحو أهداف استرتيجية من أجل إعادة قواعد الحزب الذي شوهتها الجهات المضادة، آخذين بالاعتبار اتخاذ المنافذ الأدبية للوصول إلى ذلك عبر القصة والشعر والرواية .

٥- تصميم دعايات ونشرها بالتعاون مع الشركات المختصة.

ثانياً الرصد الإلكتروني:

الرصد الإلكتروني ، يختص برصد كل ما يدور في أجهزة الإعلام الكترونياً، وتلخيص الأخبار وتوثيق مصادرها، وتحليلها مرفقة بقرائن التحليل مشكلة رأي واضح يرفع للسيد أمين الإعلام.

فمن الطبيعي أن يُستهدف الحزب في الإعلام المضاد واستهدافه حتماً لا يتم لمجرد الاستهداف بل يتم وفق سياسيات عديدة لتمرير الكثير من الأجندة أو لشغل الحزب أو لغير ذلك مما يخبره أمثالكم، وهنا تكمن أهمية والمتابعة دقيقة ورصد واعي للوصول لمرمى هذه الإشاعات والغرض منها، فعلى سبيل المثال لا الحصر فرية آخر لحظة الأخيرة بخصوص ما دار في اجتماع مولانا السيد محمد عثمان الميرغني بالسيد النائب الأول والإشاعة التي قيل فيها أن مولانا السيد طالب بمنصب مساعد رئيس جمهورية لنجله السيد محمد الحسن ومنصب وزير للمناضل حاتم السر، القراءة الأولية قالت بان الغرض منها كان خلق جفوة جماهيرية وتهوين الدور النضالي لمولانا السيد وتلخيصه في قضايا تبدو شخصية .

تقوم الأمانة بأجراء قياسات دورية للرأي العام لتقييم مدى استجابة أفكار الحزب وبرامجه للمطالب الشعبية ونجاحة فى الوصول إلى الجماهير بمختلف الفئات والشرائح مع التركيز على مناطق الثقل الحزبي بحكم الانتماء للطريقة الختمية أو القرب من أفكار

الحزب، وشرائح الطلاب وقطاعات الشباب بالتعاون مع شعب الاتصال التنظيمي وأمانة الشباب، بذلك نطبق سياسة الربح المزدوج ، وتختص الأمانة بكل ما يتعلق بمخاطبة الحزب لأعضائه أو للجماهير خارجه وبعرض وتوضيح سياسات الحزب ومواقفه ومبادئه على الرأى العام . وتشرف الأمانة على كافة صحف ومجلات وإصدارات ووسائل إعلام الحزب.

خطوات في سبيل الرصد الإلكتروني:

١. تشكيل لجنة جمع وتحليل المعلومات ومد الأمين العام بها تكون مهمتها:

a. جمع كل الأخبار التي تتداول أمور الحزب من خلال المواقع الإلكترونية للصحف ووكالات الأنباء العربية والسودانية.

b. تحليل المعلومات، وخاصة التي يُشتبه في كونها مدبرة في صيغة مؤامرة.

c. الشور على الحزب في السبيل الأمثل للتعامل مع المسرح الإعلامي في ما يخص العمل الإلكتروني، وصيغ مفردات الحملة الانتخابية (الإلكترونية).

٢. تقوم بالإشراف على النشر الإلكتروني وضبطه بما يتوافق والخط العام للحزب.

٣. الأرشفة الإلكترونية.

الإعلام العربي والأجنبي .. اهتمام غير مسبوق بالانتخابات السودانية أملاً (بالتغيير)

■ ■ ■

حظيت العملية الانتخابية في السودان بتغطية إعلامية كبيرة من وسائل الإعلام العالمية باعتبارها أكبر حدث سياسي داخلي يجد هذا الاهتمام ، وربما يعود ذلك لكونها تعتبر مرحلة فاصلة من المشهد السياسي السودانى أملاً فى التغيير ،خاصة إنها تأتي بعد (٢٤) عاماً من الانقطاع عن التداول السلمي للسلطة بسبب تحريم نظام الإنقاذ للانتخابات وعدم اعترافه بالتعددية الحزبية واعتماده نظام الحزب الواحد ووضع الإعلام الأجنبى اهتماما غير مسبوق بالعملية الانتخابية فى السودان باعتبار أنها ستشكل مستقبل السودان.

ويميز التغطية الإعلامية للانتخابات عبر وسائل الإعلام الخارجى أنها تتم على مدار الساعة ومن خلال شبكات صحفيين ينتشرون في كل بقاع السودان، ويرى بعض المحللين أنها أكبر تغطية إعلامية تتم لحدث داخلي محلي له إرهاصات داخلية وخارجية... ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التواجد الكثيف للبعثات الإعلامية المختلفة فى فنادق العاصمة الخرطوم وفى مدن الولايات الكبرى وقد طغى على المشهد وجود بعثات من أشهر القنوات الفضائية ومن بينها بعثة قناة الجزيرة الفضائية والتى حسب ما جاء على لسان أحد إعلامييها الصحفي عبد القادر عياض لـ (المركز السودانى للإعلام) نتابع الانتخابات السودانية بتغطية مكثفة وربما تعتبر الأكبر في تاريخ الجزيرة ولدينا شبكة مراسلين منتشرة في كل مكان بالسودان ، ونتابع العملية أول بأول من خلال تقارير مراسلينا واتصالاتنا مع مختلف الأطراف المشاركة في هذه الانتخابات ، وكذلك نقوم بمتابعة دقيقه لكل ما تورده الصحافة السودانية عن الانتخابات وكذلك انطباعات الشارع السوداني ، كل ذلك في محالة للوقوف وبشكل مباشر على معطيات العملية الانتخابية في السودان ونقلها للرأى العام على نطاق العالم ، ومن الصعب الان الحكم على

الانتخابات بصورة شامله ولازلنا في الانتظار حتى تنتهي عمليات الاقتراع وتعلن النتائج ومن ثم نقوم برصد وتقييم دقيق عن العملية الانتخابية برمتها ، وما يصلنا حتى الآن من ملاحظات وشكاوى وتقارير كلها معروفة لوسائل الإعلام ونقدمها بشكل يومي ساعة بساعة عن بعض الإخفاقات التي سجلت والخلط الذي حدث أو ما سُمى بالأخطاء الفنية والإدارية ولكن أيضاً تصلنا تقارير تتحدث عن مجهود يتم القيام به حتى الآن من أجل إنجاح هذه الانتخابات .وبالإضافة إلى قناة الجزيرة الفضائية شكلت قناة العربية حضورا قويا وكذلك قناة الحرة والبى بى سى العربى وبعثة التليفزيون المصرى وغيرها من وكالات الانباء العالمية والصحف الأجنبية والإذاعات والتى قامت بدور مهم فى المتابعة والتغطية وتوفير المعلومات حول العملية الانتخابية بمنتهى الشفافية والحرية بالرغم من الضغوط غير المباشرة والقيود التى تفرضها عليهم السلطة الحاكمة والتى كان أقساها وأشدها الانتقاد والتهديد العلنى الذى جاء على لسان مرشح حزب المؤتمر الوطنى للرئاسة المشير البشير والذى نشرته معظم وسائل الإعلام الأجنبية حيث جاء فيه:((هدد الرئيس السوداني عمر حسن البشير يوم الاثنين ٢٢ مارس/ آذار في تجمع جماهيري الجهات الأجنبية التي تراقب الانتخابات بالطرد في حال مطالبتها بتأجيلها والتدخل في شؤون السودان.وقال البشير أن أي أجنبي أو منظمة داخل السودان تتكلم عن تأجيل الانتخابات تطرد اليوم قبل الغد، مضيفا نحن دولة مستقلة وكرامتنا وعزتنا فوق كل شيء والحفاظ على استقلالنا هو احد اكبر همومنا .وأضاف البشير أن الخرطوم تريد من المراقبين أن يرصدوا حرية الانتخابات ونزاهتها لكن إذا تدخلوا في شؤون البلاد الداخلية فستقطع الخرطوم دابرهم وتطأهم بالأقدام وتطردهم.))

لا ننكر أن الوجود المكثف لأجهزة الإعلام الأجنبية قد لعب دورا هاما فى توازن الرسالة الإعلامية بين المرشحين كافة ووفر لنا نحن منبرا محايدا لنطل من خلاله لمخاطبة الرأى العام وعوضنا عن احتكار الحزب الحاكم للتليفزيون القومى وبقية القنوات التليفزيزنية الخاصة لاسيما وانه يتمتع بميزة تفضيلية إذ أن درجة مشاهدة القنوات الفضائية العربية فى السودان ووسط السودانيين أعلى نسبة من التليفزيون السودانى الذى أصبح مدموغا ومعروفا لدى العامة بأنه بوق للحزب الحاكم واحد آلياته الدعائية.

ومما لاشك فيه أن تهديدات المشير البشير لأجهزة الإعلام الأجنبية وتحذيراته لها قد ألقت بظلال سالبة على أدائها وظهر ذلك بصورة واضحة فى تعاطى بعثة قناة الجزيرة مع الشأن الانتخابى فبالرغم من حرصها على حياديتها ومهنيتها وموضوعيتها فى التناول إلا أنها وجدت نفسها مضطرة لانحناء رأسها لعاصفة تهديدات البشير فكانت دائما تظهر انحيازا لجانب الحكومة بالذات فى البرامج الحوارية التى أجرتها إذ يقوم مذيعوها بتوجيه أسئلة فى اتجاه مهاجمة أحزاب المعارضة وتمجيد الحكومة الأمر الذى جعل الدكتورة مريم الصادق المهدى القيادية بحزب الأمة المعارض تنفجر فى وجه مذيع ومذيعة من قناة الجزيرة وفى برنامج مبثوث على الهواء مباشرة من الخرطوم وكان ضيوفه من مرشحي رئاسة الجمهورية شخصي وعبدالله دينق نيال ومن قيادات الأحزاب السياسية السودانية الدكتورة مريم الصادق المهدى والدكتور محمد يوسف المصطفى من الحركة الشعبية والأستاذ مهدى إبراهيم من حزب المؤتمر الوطنى بالإضافة إلى وجود بعض الإعلاميين الدكتور عبدالوهاب الأفندى والدكتور محمد محجوب هارون والأستاذ طه النعمان والأستاذ حسين خوجلى والأستاذة فاطمة غزالى وفى تلك الحلقة اتهمت مريم الصادق قناة الجزيرة بالانحياز لجانب المؤتمر الوطنى وعددت نماذجا من ذلك الانحياز وللحقيقة والتاريخ بعد مداخلة مريم تلك تغير مسار البرنامج وسارت الحلقة بصورة جيدة وأعطيت لنا حرية تامة لساعة كاملة على الهواء لنبدى وجهات نظرنا تجاه العملية الانتخابية ومآخذنا عليها فى ظل مشاركة احد قيادى الحزب الحاكم الذى وجد نفسه محشورا فى كرسى الاتهام بعد أن التزم مقدمى البرنامج بالحياد التام.

أيضا لم تخلو مهمة بعثات القنوات الفضائية من مضايقات أمنية عديدة صبروا عليها وتحملوها فى سبيل أن يؤدوا مهمتم بدون احتكاك مع السلطات الحاكمة وفى هذا الصدد اذكر أن مراسل قناة العربية الفضائية الأستاذ محمود وروارى اتصل بى وألح على أن أحدد له موعدا لإجراء حوار مع قناة العربية خاصة وانه قد أجرى لقاءات مع كل مرشحى رئاسة الجمهورية بمن فيهم مرشح المؤتمر الوطنى عمر البشير ونظرا لأنى كنت فى جولات بالأقاليم تعذر على ترتيب هذا اللقاء ونزولا عند إلحاحهم ومتابعتهم الحثيثة

لى قلت له أنا حاليا فى أم درمان ولا مانع لدى أن آتيه خلال نصف ساعة أن كان تيمه جاهز للتسجيل فقال لى أن المكتب حاليا أغلق وأنا فى الفندق ولكنى سأتصل بك بعد قليل وبالفعل اتصل بى وقال إنه سيجرى اللقاء فى الفندق وأنه طلب حضور الكاميرات إلى هنا وأخطر إدارة الفندق ووافقت على ذلك وبالفعل كنت عنده ببرج الفاتح خلال نصف ساعة وأحسن استقبالي وبدأوا فى تركيب كاميراتهم استعدادا للتصوير وفى هذه الأثناء كان هناك أفراد يلبسون بدل (full suit) يقطعون حوارنا باستمرار من خلال استدعائهم له وعندما تكرر هذا المشهد نبهنى مرافقى محمد هاشم أحمد عبد الله إلى أن هناك إشكالية أمنية لأن هؤلاء أفراد فى الأمن وكان محاورى لا يريد أن يشغلنى بهذه الإجراءات ولكنه فى نهاية المطاف وبعد أن عرفت الأمر وجد نفسه مضطرا للانفجار فى وجههم محتجا ومستنكرا الحرج الذى أوقعوه فيه إذا أن إدارة الفندق وافقت وسمحت له بإجراء الحوار فى بهو الفندق فلماذا غيرت رأيها وأخيرا قال لهم سنذهب إلى الغرفة ونسجل فيها ولكنهم تعنتوا ورفضوا له حتى استقبالى فى غرفته وحلا للإشكالية قمت باصطحابهم إلى جنينة السيد على الميرغنى بشارع النيل على مقربة من الفندق وقمنا بتسجيل الحوار وأشرت إلى وجود مضايقات امنية على الإعلاميين مستشهدا بما جرى أمامى مع مراسل قناة العربية.

تقييم - تصورات وتوصيات

(سياسية وليست مهنية)

■ ■ ■

إننا لا ننظر إلى الأمور من زاويتنا فقط، بل ننظر من كل زوايا النظر الممكنة، لأننا نعلم أن الرأي الواحد يبقى ناقصاً، لذلك فنحن نشمل في رؤانا وتقيمنا رؤى الآخر ونحاول معالجة جذور الأزمات لا البقاء في رهن الظواهر التي تأتي وتذهب.

حتى لا يأخذ علينا البعض أننا أصدرنا أحكاماً جزافية، وانفعالية بشأن أداء أجهزة الإعلام السودانية أثناء الحملة الانتخابية، وحتى لا نتهم بأننا حملنا على وسائل الإعلام واعتبرناها مشجباً علقنا عليه فشلنا فى الانتخابات، ولئلا يزعم أحد ما أننا انطلقنا من أرضية التبرير؛ تبرير الخطأ أو الفشل، لا أرضية التحرير؛ تحرير المجتمع من أوهام الأغلام، وحتى لا يدعي أحد أننا في حكمنا على أداء وسائل الإعلام لم نراع المعايير العلمية، يجب علينا أن نساهم في وضع القارئ الكريم في الصورة، ليس تبشيعاً بسلوكيات دول العسكر ولا حتى انتهاراً لطغيانها، ولكنه تأمل في الواقع وتشريح له، لنضع لبنات بناء الدول الحرة، الدول التي تاهت في نفق التحول الديمقراطي، فلا هي تقتنع بأنها عسكرية ولا أهلها يعيشون الديمقراطية، هذه الدول تمر بمرحلة خطيرة تستدعي منا أن نبذل وسعنا في التوصيف والتشخيص، وننقل ما نستطيع رؤيته من كل الزوايا، ونحاول الحل، فإن لم نفلح في وضع الحل المناسب والقوي الذي يستطيع أن يضعنا في الطريق، فعلى الأقل نكون قد أهلنا غيرنا واختصرنا عليهم الطريق ليبدأو الحل من نقطة انتهينا إليها نحن.

لسنا بأنبياء ولا معصومين، ولكننا لسنا بالشياطين، نحن اخترنا أن نغالب الأوهام ونسعى في سبيلنا دون تردد، بنينا تقيمنا للواقع الإعلامي على أساس، ولا ننكر أنه في إحدى أوجهه تلامس مع التجربة الشخصية، فليس هنا أوثق من أن تعايش الحدث، لذلك فنحن نوثق في هذه المرحلة جزء من معايشتنا الشخصية اللصيقة لمسار الإعلام

السوداني هبوطاً وصعوداً، ونؤسس التوثيق على معرفتنا لأدق تفاصيل الضغوط التى مورست من قبل السلطة الحاكمة على بعض مؤسسات الإعلام وذلك بحكم ما يربطنا من علاقات صداقة مع هذا الوسط الإعلامى تكونت على مدى سنوات طويلة توليت فيها مسؤولية العمل الإعلامى فى المعارضة(التجمع الوطنى الديمقراطى) وفى الحزب الاتحادى الديمقراطى حتى يومنا هذا، حتى أصبحت بشكل من الأشكال عضو في المنظومة الإعلامية السودانية، روح الزمالة بيني وبين الكثير من الأساتذة كسرت حواجز الانتماءات فكان الغضب يتسرب إلى أمره لا محاباةً لصفتي الشخصية، ولكنه كان جأراً بالشكوى من زميل إلى زميله.

كما ينبغى أن نوضح مراراً وتكراراً أن تركيزنا على إظهار الجوانب السلبية فى أداء أجهزة الإعلام السودانية أثناء مرحلة الانتخابات وتجاهلنا للملامح الإيجابية على قلتها لم يكن القصد منه التقليل من أهميتها أو تسويق وجهة نظر حزبية وتسجيل الانتصار لها، بل أن ما نقوم به هو مجرد محاولة للتوثيق من خلال رصد العيوب والثغرات والنواقص والسلبيات حتى يمكن تلافيها مستقبلا. فانتخابات ابريل كانت مأساة انتخابية، ولكنها لم تكن أول انتخابات ولن تكن آخر انتخابات، وإن حكمنا فى النهاية على أداء أجهزة الإعلام السودانية أثناء الفترة الانتخابية يأتى من منطلق سياسى عام أكثر من كونه دراسة مهنية متخصصة، ولكنه تأسس على معطيات مهنية، اصطحبت تقارير المراقبة العامة وثقت للتجربة، وحملت الرؤية السياسية، الأمر باختصار أنني أعددت مادة جيدة وحاولت تسويقها، وبعد التقييم وجدت أن العيب الأساسي كان في الوسيط الذي هو الإعلام، إذ أنه لم يستطيع حمل (بعض) رؤيتي، إذاً إذا قضيت السنين الباقية كلها في محاولة ترقية البرنامج الذي أحمله سأصطدم بنفس العقبة، التي تهرق الماء والعسل ولن يذوقهما من أريد أن أوصل لهم ما أود، إننا نعد طبخة جيدة ولكن الرجل المنوط به إيصالها دائماً ما يوقعها فتتسخ وتصل في حالة سيئة، فمهما وصلت جودة طبخنا ستظل طبختنا سيئة، أليس بالحري بنا إذاً أن نعالج الخلل المتمثل في الوسيط المهم، الذي هو الإعلام في حالتنا.

من الصعب تصور إمكانية إجراء انتخابات ديمقراطية فى بلد ما من دون دور أساسي بل وحاسم لوسائل الإعلام في تشكيل رأي عام ووعي لدى الناخب حول المرشحين

الذين سيقترع لهم ولآرائهم ولمواقفهم من القضايا التي تهمه. وفي محيطنا الإقليمي تبدو الانتخابات الرئاسية حدثاً مستجداً بدأت ملامحه من قبل في فلسطين وبعدها في العراق ومصر ولبنان وغيرها واليوم فى السودان، بالطبع مع بعض الانتخابات النيابية التي تجرى في دول الخليج خاصة البحرين والكويت والمغرب والجزائر، . وفى كثير من الدول العربية ومن بينها السودان بالطبع لا تزال العلاقة بين مجتمعاتنا والإعلام، خصوصاً حين يتعلق الأمر بالانتخابات، أمراً غير مستقر على نسق ثابت. إذ لم تنشأ روابط واضحة تكرس دور الإعلام في الإضاءة على قضايا وملفات حساسة تهم الناخب، وكذلك في الفصل بين الإعلام من جهة، والدعاية والإعلان الانتخابي من جهة أخرى، فالمسافة بين الأمرين ضائعة تماماً.

نتفق مع المبدأ العام الذي يؤكد أنه ليس من الإنصاف إلقاء اللوم على وسائل الإعلام السودانية في قضية عدم نزاهة وشفافية الانتخابات، فهذا يبدو خارج إطار سلطاتها، إذ أن الأمر كله مرتبط بأهمية تعزيز الثقافة الديمقراطية فى البلاد، وبلا شك يشكل الإعلام جزءاً أساسياً ومحورياً منها، وهو أمر صعب التحقق فى ظل إصرار حزب المؤتمر الوطنى فى السودان على الهيمنة الكاملة لمقاليد الدولة وفرض سطوته ونفوذه على عملية صنع القرار السياسى للدرجة التى أصبحت فيها الحكومة مجرد ختم يقوم بالتصديق على سياسات يقدمها الحزب الحاكم ويؤكد بها هيمنته على السلطة التنفيذية ومؤسساتها .

بصرف النظر عن عدم المهنية وغياب الحيادية واستشراء التبعية السياسية للحزب الحاكم التى ميزت أداء معظم وسائل الإعلام السودانية خلال الحملة الانتخابية-وهذه الظاهرة لم تكن حكرا على وسائل الإعلام لوحدها بل كانت العملية الانتخابية برمتها زاخرة بالتدخلات السياسية من كل جانب من جوانبها- ويجدر بنا الاعتراف أن موجة حراك سياسى قد عمت الأجواء السودانية واكبتها صحوة وثورة إعلامية رغم ما شابها من أوجه قصور وعيوب هنا وهناك إلا أن محصلتها النهائية كانت إيجابية، إذ أنها امتحنت قدرتنا على بذل الرأي والسماع للرأي الآخر، ومعطياتنا في التعاطي مع الخيارات الديمقراطية، وأنتجت ما نستطيع إثارته ليحرك ويدفع القوى نحو مزيد من البراحات،

فالذي كان يحدث أن التفكير الديمقراطي كان مجمداً لعقدين من الزمان وحراكه بأي شكل من الأشكال كان ايجابياً، لكل المجالات الملامسة، الإعلامية منها أو غيرها من القطاعات.

هل يفي النص الدستوري الفضفاض لرعاية نزاهة الإعلام، أثبتت التجربة العملية فى السودان أنه لا يكفى مجرد وجود نص دستورى أو قانونى ليجعل الإعلام حراً وليثبت حرية التعبير والنشر والصحافة، فما أكثر النصوص التي تزينها هذه العبارات، كما لا سبيل لتطبيق هذه الحريات التى نص عليها الدستور الانتقالى السودانى وأكد عليها القانون المختص وصولاً إلى إعلام حر ونزيه وشفاف يقوم على المهنية والتخصصية والموضوعية وينزه عن التبعية السياسية والهيمنة المالية للدولة والشركات الكبرى، كل ذلك لا يمكن أن يتم بأوراق أو قوانين تكتب بحبر أو تقال شفاهة في الميادين العامة، بل أن هذا العوج لا يستقيم إلا من خلال إجراء الإصلاحات الضرورية لضمان كفالة حرية الإعلام ومن ثم ممارسة أقصى درجات الضغط الجماعى والتمرد على السلطات الحاكمة عندما تحاول التغول على الحريات العامة أو مصادرتها أو تكميم أفواه الإعلاميين، أي بالممانعة الحقيقية والنضال من أجل (الحقوق) الأساسية والمبادئ التي يجب أن تُربى في نفس كل صحافي، إذ أنه لا بد من وضع حد لممارسات التضييق المتعمد الذى تمارسه السلطات الحاكمة ضد بعض الصحف والصحفيين، يجب أن تكون إرادة الإصلاح حقيقة وأن تكون الإرادة السياسية على وعي تام بأهمية ذلك، إذ أن القناعة بضرورة حرية الإعلام يجب أن تتأصل في الوعي السياسي لقادة الحكومة، فدولة تكبل إعلامها لا تفعل شئ أكثر من أنها تطلق سراح الفساد!..

حتى لا يتبادر إلى ذهن المراقب، أن هناك قانون نقول أنه لا يطبق، بل يوجد قانون ناقص وإسناد دستوري ضعيف، ولكنه برغم مساوئه لا يطبق، لذلك فمع وجود الإرادة السياسية التي أشرنا إليها، فإنه من الضرورى جدا العمل على تنقية القوانين المنظمة للعمل الإعلامى من الشوائب، بإلغاء بعض المواد المقيدة للحريات الصحفية والإعلامية وصولا إلى اتساق نصوص مواد هذه القوانين مع نصوص الدستور الانتقالى كما يجب التقيد بما جاء فى المواثيق الإقليمية والدولية بخصوص حرية التعبير والنشر خاصة الميثاق

الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب وإعلان الاتحاد الافريقى للمبادئ الحاكمة للانتخابات الديمقراطية فى أفريقيا وما جاء فى العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وما جاء فى الدستور الانتقالى السودانى فى وثيقة الحريات.

إن المآخذ على الأداء الإعلامي كثيرة، وعلى المفوضية التي نظمته أكثر، فالفترة الزمنية التى تم تحديدها للحملات الانتخابية كانت قصيرة جداً وكان ينبغى على وسائل الإعلام المختلفة استثمارها لتثقيف وتنوير جماهير الناخبين بالعملية الانتخابية لاسيما وأنهم لم يمارسونها منذ استيلاء الإنقاذ على السلطة بانقلابها العسكرى فى ٣٠ يونيو١٩٨٩م، وهذا مالم يحدث، بل لم يأت نسق واحد متكامل يجعلنا نقول بأن هناك تواصل انتخابي ثقافي، ولم يتم سد الفجوة المعرفية التي خلقها النظام بأن قطع التسلسل الديمقراطي الطبيعي، فأنا أراهن على أن بعض الإعلاميين وإلى الآن لا يدركون ما معنى انتخابات نزيهة! أو انتخابات ديمقراطية، وهذا بطبيعة الحال ليس تقصيراً منهم ولكنه جهل مُسبب بغياب المنافسة، الذي جرى كأن تأتي بأحد الشعوب الإفريقية لتطالب إعلامييها بأن ينقلوا مباراة للكريكت، أو أن تحضر محليين من روسيا لينقلو مباراة في (التيوا)، فماذا يستطيع إعلامي شاب عمره ٢٤ عاماً أن يعرف عن الانتخابات غير القشور، لذلك الإنصاف يدعونا أن لا نلقي بكل اللوم عليهم، بل نطالبهم بأن يتأهلوا بأدوات الإعداد للقادم من انتخابات، هذا من حيث التهيئة المهنية، وقد قمنا في الحزب بإعداد مثل هذه التهيئة لمجموعة من منسوبينا، وكانت أهم توصيات لجان الانتخابات أن نضاعف العدد المؤهل أضعافاً، فنحن نسابق الزمن لسد نقص ١٦+٢٠ عاماً من غياباً الديمقراطية.

بعد التأهيل الأداتي، الذي ربما يكون العمل فيها يسيراً، يجب تنقية المناخ من المنغصات الكبرى التي تسوسه الآن، تخيل عزيزي القارئ، أن تكون مرشحاً لحزب حاز أكبر (عدد) أصوات في آخر سجال انتخابي، وقبل إعلان ترشيحك تجد غالب الصحافة تتحدث عن تنازل حزبك لحزب آخر، وتصف هذا التنازل بأنه حتمي، ومباشرة بعد أن تتم تسميتك ويعتمد ترشيحك تجد الخبر الرئيس بأنك تنازلت لصالح مرشح لحزب أقل من حزبك عدة ونفيراً، وبعده انسحاب آخر!، من منا لم يلاحظ أن وسائل الإعلام

وخاصة تلك التابعة للحكومة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تعاملت مع الشائعات والترويج لها أكثر من تعاملها مع الحقائق بقصد التشويش على بقية المنافسين للحزب الحاكم. الأمر وإن كان طاغياً في مثالي الشخصي فهو كان موجوداً في غالب تجارب مرشحين ونواب يتبعون لفريقي الانتخابي وبعض الأحزاب الصديقة، كما مارست بعض وسائل الإعلام الموالية - لحزب المؤتمر الوطنى تحديداً -حملة من الاستهزاء والسخرية بأغلبية المرشحين ضد رئيس حزب المؤتمر الوطنى بعناوين لاذعة تهدف إلى زعزعة ثقة الناخبين فى منافسي رئيس المؤتمر الوطني.بل الأنكى من ذاك كله هو ظاهرة مرضية خطيرة تقدح في المصداقية وتقتل أهم مؤسسات البحث العلمي،إذ عمدت بعض وسائل الإعلام خلال- وقبل الانتخابات بنشر استطلاعات عشوائية للرأى تشير باستمرار لاكتساح مرشح حزب المؤتمر الوطنى للانتخابات، وذلك كان بهدف واحد وهو التأثير على الناخبين ولم تلق بالا أو أذنا صاغية لاحتجاجاتنا على نشر مثل هكذا استطلاع عشوائى لا نعرف اسم الجهة التى قامت به ولا المنهجية المستخدمة فى إجرائه ولا حجم العينة ولا هامش الخطأ ولا حتى تاريخ إجرائه وبكل أسف ينشر فى الصفحات الأول من الصحف ويذاع فى الراديو ويبث من خلال نشرات التليفزيون.

لم يقتصر الأمر على الإشاعة، بل لم يأل جهداً في استخدام كل الأسلحة، بل أن البعض استخدم الدين استخداماً مباشراً كسلاح لمحاربة الخصوم فاستخدمت بعض الصحف الفتاوى الدينية وأقوال بعض علماء ورجال الدين للهجوم على الأحزاب ودعم ترشيح البشير دون سواه. كما سخرت بعضها كل صفحاتها لترسيخ صورة حزب المؤتمر الوطنى فى ذهن القارئ أو المشاهد أو المستمع باعتباره الحزب الوحيد القادر على حل مشاكل البلاد.كل هذه الممارسات تشكل فى حد ذاتها إخلالاً واضحاً وتجاوزاً كبيراً لمبادئ حيادية واستقلالية الأجهزة الإعلامية وعليه ينبغى التنبه لذلك مستقبلا ومحاربة مثل هذا السلوك الضار حتى تعود للإعلام السودانى مهنيته وعافيته وتتوفر له أجواء الحرية التامة لينطلق إلى آفاق التطور.

أما المساواة في عرض صور المتنافسين فهي أمر لم يكن قريب، لا في الشمال ولا حتى في

الجنوب، وهنا أتوكأ على بعض نتائج تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي، انظر الشكل (١) [1]

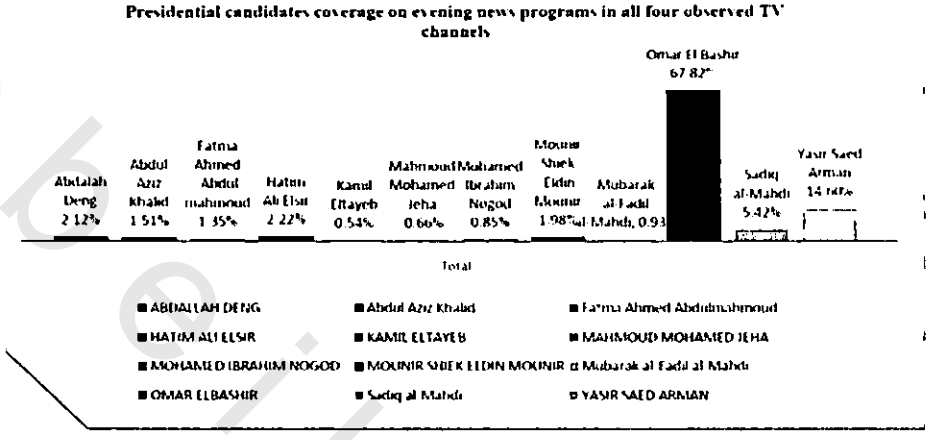

الشكل(١)

كما يتضح أننا نلنا نصيباً ضعيفاً، فتخيل عزيزي القارئ أن هذا النصيب الضعيف كان أغلبه الأعم، يتحدث عنا بشكل سلبي، وبهجوم وتشويه، إلا من رحم ربي.

بعد سرد هذه الرسومات التوضيحية التي تغني عن ملايين الكلمات، وتكشف حياد المؤسسة الإعلامية من عدمها، يجب أن نؤكد على كلمة مهمة، ونشير إلى أننا لا نعمم فإننا نجانب الصواب إذا حكمنا على كل العاملين في مؤسسات الدولة الإعلامية أو المؤسسات الإعلامية المملوكة لقيادات المؤتمر الوطني بأنهم خانوا العهد الإعلامي تماما، وأنهم ما أتو بحسنة واحدة، نعم غالبهم من أعضاء المؤتمر الوطني، ولكن يوجد البعض منهم لا ينتمي لهذا الحزب، ويحاول ما استطاع أن يكون نزيهاً وأميناً، وتعرَّض لقاء ذلك للكثير من العناء، ولكن المؤكد أيضاً أن الوظائف العليا والمواقع الهامة بكل هذه المؤسسات يتحكم فيها كادر المؤتمر الوطني ولهذا السبب فإننا ندعو إلى ضرورة إنهاء

(١)مثل نسبة التغطية الإعلامية للمرشحين، على مستوى كل القنوات السودانية.

الهيمنة السياسية المضروبة على الإعلام الرسمى كما ندعو إلى أهمية وقف الضغوط النفسية والمعنوية التى تمارس ضد العاملين فى هذه المؤسسات من غير التابعين للحزب الحاكم وضرورة تهيئة بيئة عمل صالحة للعطاء بمهنية تامة تقوم على الكفاءة وليس الولاء. وهذه دعوة تعمم على كل السودان لا قطاع الإعلام فحسب، فإنه لمن السيء أن تسلط السلطوية بفئة تريد أن تنفرد بالسلطة من الوزير إلى الغفير!، أنها إذا تؤسس لبلد بعين واحدة.

جاءت الكثير من الممارسات مخالفة حتى للقانون الذي أجازته مؤسسات النظام، ومآخذنا على القانون كثيرة إذ أنها تتعارض مع بعضها بعضا أحيانا، فقد أكد قانون الانتخابات السودانى لعام ٢٠٠٨م فى المادة (٦٥) الفقرة (٢) على أن يتمتع كل مرشح أو حزب سياسي بحرية تامة في التعبير عن رأيه وتقديم برنامجه الانتخابي والحصول على المعلومات عند ممارسة حقه في الحملة الانتخابية بأية وسيلة كانت وفقا لأحكام هذا القانون والقواعد. ثم أتى فى الفقرة (٣) من ذات المادة المشار لها أعلاه ليصادر الحرية التامة التى نص عليها ويقيدها بنص فضفاض وعبارات إنشائية مثل قوله :لا يجوز لأي شخص أثناء تنفيذ الحملة الانتخابية استعمال عبارات تشكل تحريضا على الجرائم المتعلقة بالطمأنينة العامة أو العصيان المسلح أو العنف أو تهديدا باللجوء إلى أى من تلك الأعمال أو الحرب أو استخدام عبارات تدعو إلى الكراهية أو التمييز.وهذه كلها أمور يمكن تأويلها لتوسيع دائرة الحظر والتقييد من حرية المرشحين.

كفل قانون الانتخابات للمرشحين وللأحزاب السياسية خلال الانتخابات استخدام جميع وسائل الاتصال الإعلامية السودانية بكافة أشكالها والاستفادة منها لإغراض الحملة الانتخابية ونصت المادة (٦٦) الفقرة (٢) على ضرورة تمكين المرشحين للانتخابات والأحزاب السياسية المشاركة فيها من استخدام وسائل الإعلام العامة على أساس المساواة وتكافؤ الفرص ومنع أى تمييز بينهم أثناء تغطيتها لأخبار الحملة الانتخابية .إلا أن القانون لم يحدد صراحة الإجراءات والعقوبات التى يتعين توقيعها حيال عدم الالتزام بالحيادية والمساواة بين المرشحين بل أن المفوضية تهربت من ذلك وقامت بتفويض اللجنة الإعلامية التابعة لها باتخاذ ما تراه مناسبا من إجراءات فأصبحت اللجنة هى الخصم والحكم خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار أن تشكيلها جاء من مدراء

الإذاعات والتليفزيون ووكالة الأنباء.ولتفادى هذا التناقض نرى ضرورة أن توضع الأجهزة الإعلامية الحكومية أثناء الانتخابات تحت قيادة قومية محايدة على درجة عالية من النزاهة والمهنية ومشهود لها بعدم الانتماء لأى حزب سياسى أو الانحياز لأى جهة سياسية على حساب الأخرى.

نصت المادة (٦٦) الفقرة (٣) من قانون الانتخابات السودانى لعام ٢٠٠٨م على ((تعد المفوضية بالاشتراك مع وسائل الإعلام العامة وبالتشاور مع الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات برنامجا شاملا لضمان حقهم في استخدام تلك الوسائل لأغراض الحملة الانتخابية على قدم المساواة.)) وبالفعل قدمت المفوضية الدعوة لممثلى الأحزاب للتشاور معهم وقد كنت من ضمن ممثلى الحزب الاتحادى الديمقراطى فى ذلك الاجتماع إلا أننا نستطيع أن نقول أن ملاحظات ورؤى ممثلى الأحزاب لم يؤخذ بها بل تم تجاهلها تماما الأمر الذى تمخض عنه فى النهاية مقاطعة الأحزاب للآلية الإعلامية التى كونتها المفوضية ولذلك نرى ضرورة تعديل نص هذه المادة بحذف كلمة (بالتشاور) التى روت قبل مع الأحزاب السياسية وفى هذه الحالة تكون مشاركة الأحزاب السياسية مشاركة أصيلة وليست تشاورية غير ملزمة كما جرى عليه الحال فى الانتخابات ٢٠١٠م.

لم تقم المفوضية القومية للانتخابات بممارسة صلاحياتها فى التأكد من مدى التزام المرشحين بالقواعد العامة لتنظيم الحملات الانتخابية مثل عدم تجاوز سقف الإنفاق على الدعاية الانتخابية وقد كان هناك تراخى متعمد وغض للطرف من قبل المفوضية ولذلك لم تقم بتحديد سقف الإنفاق المسموح به حتى تفسح المجال واسعاً وتترك الباب مفتوحاً لمرشحى المؤتمر الوطنى لينفقوا بدون حدود لأنهم يملكون أموال الدولة ويتصرفون فيها لصالح حزبهم وهذا يقف خير دليل واكبر شاهد على انتفاء الحيادية وغياب النزاهة والشفافية فى أعمال المفوضية وذلك ناتج من شعورها بأن رئيس المؤتمر الوطنى ومرشحه قد قام باختيارها وتشكيلها بهذه الصورة لتؤدى الدور المرسوم لها، ولم يقم الإعلام بمراقبة مثل هذا الخلل بل كان تبريرياً متماشياً مع مصلحة المؤتمر الوطني، إذا لم يصح الإعلام من غفوته ستتكرر هذه المأساة مرات وسيفقد السودان رصيده الديمقراطي –

هذا أن كان لم يفقده أصلا-.

يجب إعادة النظر فى الطريقة التى تعاملت بها وسائل الإعلام الرسمية مع العملية الانتخابية بحيث تلعب دوراً فاعلاً فى ترسيخ ثقافة انتخابية جديدة لدى جمهور الناخبين السودانيين عبر برامج مكثفة تهدف إلى رفع الوعى ونشر المعرفة وترسيخ الثقافة الانتخابية التى تمكن المواطن من الاختيار الحر لمرشحه بعيداً عن أساليب الترغيب والترهيب التى كانت سائدة ومسيطرة على المشهد الانتخابى الأخير مما أفقد الصوت الانتخابى أثره فى إحداث عملية التغيير المنشودة.

لم يعد مقبولاً ولا كافياً أن نقول أن حرية الإعلام والصحافة موجودة ومكفولة بالقانون،بل لابد من التأكد من وجود نصوص قانونية صريحة تكفل الضمانات الخاصة بممارسة المهنة بحرية تامة ودون أية قيود أو مراقبة بحيث تحترم حرية الإعلام والصحافة فى نشر كل الموضوعات التى تهم المواطن مهما كانت درجة حساسيتها بالنسبة للسلطة الحاكمة ويكفى أن نشير هنا إلى أن ما قاله المرشحون لرئاسة الجمهورية بخصوص قضايا كثيرة كان لا يجد حظه فى النشر إلا عبر وسائل الإعلام الخارجية وبالتالى حجبت آراؤنا حول الوحدة والانفصال، وقضايا الحرب فى دارفور،وملفات الفساد والمحسوبية،وغياب دولة القانون،أما المحكمة الجنائية فقد كانت خطاً أحمراً ممنوع الاقتراب منه أو التصوير وهذا كله يتنافى مع حرية التعبير والنشر.

لافتات الانتخابات تنعش أسواق الإعلان

■ ■ ■

لافتات الدعاية الانتخابية للمرشحين وللأحزاب السياسية التى غطت الشوارع، والميادين، وطرق المرور السريع الرئيسية والفرعية، ومداخل المدن، وواجهات العمارات، أدت إلى حدوث رواج كبير في سوق الإعلان، والمطابع والورق والأقمشة حيث انتعشت أسواق المطابع، وشركات التصميم، بعد ركود، وتدفق عليها أنصار المرشحين لحجز كميات ضخمة من وسائل الدعاية الانتخابية التى كانت فى السابق حكرا على الخطاطين وتجار القماش إلا أنها هذه المرة أتت مواكبة للتطور الذى حدث فى وسائط الإعلام واستخدام التكنولوجيا الجديدة والتقنيات الحديثة للصورة فامتدت الدعاية هذه المرة لتشمل أيضا الملابس المطبوعة التى تحمل الشعار الرمز الانتخابى وصورة المرشح والكابات، والحاجيات الشخصية من مثلة وحمّالات المفاتيح والأقلام الأنيقة، والأكواب وعبوات المياه وبوسترات لاصقة للسيارات وغير ذلك....إلخ

وبالرغم من التقنيات الحديثة الا أن سوق الاقمشة والخطاطين كان له رواجه وكان له مذاقه الخاص وكان له زبائنه الأوفياء ولذلك ارتفعت أسعار الأقمشة فى الأسواق الشعبية العتيقة (سوق سعد قشرة، والسوق الشعبى ، وسوق ليبيا) خاصةً «الدبلان» الذى كان أكثر الأقمشة رواجا فى سوق اللافتات القماشية وتليه من حيث الأهمية وارتفاع السعر قماش «الباتستا» الملون وقد قضت انتخابات هذا العام على حالة الركود الشديدة التى كانت سائدة فى سوق القماش وساعدت التجار على تصريف المخزون الراكد من هذه الأقمشة فى المخازن وعوضت الخطاطين الذين كانوا يتقاضون على كتابة اللافتة الواحدة أكثر من ١٥ جنيها.

ظاهرة الإنفاق الضخم على عمليات الدعاية والإعلان كانت هى الأبرز فى بند المصروفات بالنسبة لكل المرشحين وقد أرهقت جيوبهم واستنزفت خزائن أحزابهم غير

الممتلئة بسبب مصادرات السلطة لأموال كل الأحزاب السياسية السودانية عند استلامها لمقاليد الأمور بالبلاد عن طريق انقلاب يونيو ١٩٨٩م كما أشرنا. ويبدو أثر العولمة واضحاً فى تأثيرنا بهذه الظاهرة والتى قال عنها جان مارى دانكان فى كتابه (علم السياسة) الذى ترجمه د. محمد عرب ونشرته المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ببيروت فى طبعته الثانية الصادرة ١٩٩٥ قال فى صفحة (٥) :«إن السياسة اليوم تتأثر أكثر فأكثر بتقنيات الإعلام ولاسيما فى الدول الديمقراطية مثل الحملات الانتخابية للرئاسة الأمريكية التى تحولت إلى استعراضات إعلانية تسوق فيها شركات الإعلان المرشحين مثل الصابون».

ويبدو أن حزب المؤتمر الوطنى لم يعجبه من الانتخابات الديمقراطية سوى الجانب الخاص بالدعاية والإعلان ولذلك تعاقد مع كبريات الشركات المتخصصة فى هذا المضمار ودفع لهم مبالغ ضخمة من الأموال نظير عمل الدعاية والتسويق لمرشحه الرئاسى وبقية مرشحيه وفتحت أبواب البلاد لشركات الدعاية والإعلان الأجنبية من سوريا ومصر والأردن والإمارات وكانوا يتصلون بنا ليعرضوا علينا خدماتهم وعندما اكتشفوا انه لا قبل لنا لتحمل النفقات التى يتحدثون عنها أدركوا كم هو الفارق فى الإمكانات المالية بين المؤتمر الوطنى وبقية القوى السياسية السودانية.

وقد ظهر ذلك جليا فى كثافة وحجم الدعاية التى ظهر بها المؤتمر الوطنى والتى استخدمتها بقية القوى السياسية إذ غطت صور البشير صبيحة اليوم الأول لبدء الحملة الانتخابية كل المواقع الاستراتيجية والهامة فى العاصمة والولايات بلوحات مضيئة سعر الصغيرة منها يتجاوز الـ٥٠٠ جنيه سودانى وتقدر تكلفتها الكلية بمليارات الجنيهات لدرجة أن شاعت النكتة الشهيرة التى تتحدث عن (البشير وكابو) فى إشارة إلى كثافة الدعاية الخاصة بهذا المنتج والتى إلى حد كبير تتشابه مع دعاية البشير، والطرفة الأخرى التي سرت بأن الذي سيفوز في الانتخابات إما الشامبيون أو البشير!.

والشىء الغريب أن اللوحات المضيئة المتحركة الموجودة فى مداخل الكبارى بالعاصمة وبالقرب من المطار تم احتكارها حصريا لمرشح المؤتمر الوطنى وقد حاولنا أن نتعاقد مع الشركة التى تملك هذه الخدمة ولكن لم نصل معها إلى اتفاق إلى أن انتهت المدة

المحددة وبعدها عرفنا من مصدر مطلعة أن توجيهات حكومية صدرت بمنع ظهور صورة أى مرشح آخر إلى جانب صورة البشير وهذا يعكس إلى اى درجة يتحكم الحزب الحاكم فى السوق وفى سياسات الشركات الخاصة مما يؤكد خلو المنافسة من التكافؤ والعدالة والنزاهة والمساواة.

حرب اللافتات

رغم أن القانون يمنع التعدى على ملصقات وإعلانات وصور المرشحين الا أننا اضطررنا لعقد مؤتمر صحفى يوم ٢٣/ ٢/ ٢٠١٠ بالمركز الإعلامى للحزب أنا ومعي الشقيق الأستاذ محمد سيد أحمد سر الختم القيادي بالحزب وضحنا فيه الاعتداءات المتعمدة التى تعرضت لها لافتات وصور وإعلانات مرشحى الحزب وان هناك ايادى عبثت بها ومزقتها وضربت مثالا بما تعرضت له البوسترات الملصقة على أبواب بيتنا أنها لم تسلم ليس من التمزيق فحسب بل تمت تغطيتها بالصاق بوسترات المؤتمر الوطنى عليها وهم يعلمون أن هذه هى الدار التي أقيم فيها فما بالك ببقية الإعلانات الموجودة فى الشوارع، حتما لم ولن يكون حظها بأفضل مما لحق بداري والأمثلة على ذلك كثيرة وتترى.

مارس حزب المؤتمر الوطنى ابتزازا ونوعا من الإرهاب عن طريق العناصر الأمنية والإداريين فى المحليات خاصة فى بعض المناطق الطرفية والنائية وهددوا أصحاب المقاهى والمطاعم والدكاكين والباصات والحافلات والركشات ومنعوهم من تعليق أو لصق أو رفع أدوات الدعاية الخاصة بغير مرشحى المؤتمر الوطنى .وهناك مثال حي لهذا السلوك ظل راسخا فى ذاكرتى، اذ اعتدنا على أخذ استراحة فى قهوة معينة فى طريق شندى الخرطوم خاصة إذا كان الوقت ليلا، ولا أخفيكم أن الدافع طريف إذ أن من بين أعضاء حملتنا من شهد بأن الشاى بالحليب الذى يقدم فى هذه المقهى يعد من أجود الأنواع وأصبح مدمناً له، ونحن من بعده أصبحنا مدمنين!، وما أكثر مجيئنا وذهابنا فى هذا الطريق الذى استأثر بأكبر عدد رحلات نظرا لوجود أهلى وقريتى هناك. الشاهد أننا فى إحدى المرات وكما جرت عليه العادة ونحن عائدون إلى الخرطوم بعد جولة فى إحدى

مناطق ولاية نهر النيل تجمع موكبنا فى ذات المكان (قهيوات ودرابح) وكان لافتاً للأنظار وصادماً لأعضاء حملتنا الانتخابية وجود أعلام المؤتمر الوطنى وعليها رمز الشجرة وكذلك صور عمر البشير فثارت ضجة فى المقهى، حسمت الأمر وقلت لأعضاء حملتي أن الديمقراطية خيارنا وأننا ما كنا لنكون أهلها لو تذمرنا من خيار أحدهم، ولكن غالبية رواد المقهى كانوا من أنصارنا! فقال لي عزيز لن نطالب بإنزال لافتات وإعلام وصور المؤتمر الوطنى ولكننا سنطالب بالمعاملة بالمثل، خاصة وأننا نعد من رواد وزبائن المقهى وعلى إثر ذلك اعتذر مالكها وقال لوفدنا أنتم الذين قصرتم إذا أعطيتمونا أعلاماً وصوراً سنقوم بتعليقها أيضاً لان هذا مكان عام ومفتوح للجميع وليس حكراً لأحد وكان من بيننا من لم يقتنع بالتبرير ورفض حتى شرب الشاى هذه المرة كانت سيارة الإعلام المرافقة لنا محملة بالبوسترات والصور والإعلام فأعطى صاحبنا ما يكفيه ويزيد وقال الآن الوقت ليل وأعدكم مع انبلاج نور الفجر ستأخذ مكانها فى هذه الرواكيب شأنها شأن ملصقات المؤتمر الوطنى وانصرفنا عائدين إلى الخرطوم.لم يطل غيابنا اكثر من يومين وتوجهنا إلى إحتفال فى منطقة حجر العسل قام بتنظيمه وترتيبه العمدة يوسف ودبليلو وكالعادة مررنا بالمقهى ووجدنا بدلا من تعليق ملصقاتنا وإعلامنا تمت مضاعفة وزيادة ملصقات وإعلام وصور المؤتمر الوطنى وأدركنا الحقيقة ولم نسأله لكننا وبإصرار أعضاء الوفد لم نطلب الشاى هذه المرة واكتفينا بالوضوء والصلاة فقط وعندما شعر صاحب المقهى – وهو شخص طيب ونبيل- بالحرج أتى وتحدث مع أحد أفراد الوفد وقال يا جماعة بصراحة شديدة «ناس الحكومة ديل قالوا إذا علقوا أى علم أو صورة بالقرب من صور الرئيس سيتم إغلاق القهوة وسحب الترخيص الخاص بها ولكن أبشركم أن صوركم وإعلامكم مرفوعة فى داخل قلوبنا بس خلونا نعيش يا جماعة وما تقطعوا أرزاقنا نحن ناس مساكين». وهذا فى حد ذاته يقف نموذجًا صارخًا لكيفية استخدام السلطة كرتا لابتزاز المساكين ودعما للحزب الحاكم.

هكذا تعرضت لافتاتنا وصورنا وملصقاتنا وإعلامنا على قلة عددها وبدائية صنعها إلى حملة من الاستعداء والاستهداف المنظم فلم تسلم من التخريب والعبث ليس فى العاصمة فحسب بل حتى فى ولايات السودان الأخرى وهذا الوضع ينسحب على كل

مرشحينا للرئاسة وللولاية وللمجالس التشريعية والقوائم.

الفقرة الأبرز في هذا الخضم، هي حملة الإعلان المضاد وإن كانت لم تمسنا بشكل مباشر في الوجه الذي نثيره هنا، ولكن رسالتنا الديمقراطية تحملنا مسؤولية مخاطبة الخطأ، ونبذ المأساة، فكم آلمني ما قام به حزب ليس لديه أي مرشح واضح للرئاسة، ولكنه كان يعمل ضد مرشح الحركة الشعبية لتحرير السوداني الصديق ياسر عرمان، أعني سلوكيات حزب حمل اسم السلام! وليته ما فعل، وكان يرفع شعارات تستند إلى عنصرية بغيضة، أزمت الوضع وزادت المأساة التي شرخت الهوية الوطنية ، وبالرغم من كل ما ذكر من شكاوى إلا أن المفوضية ظلت مكتوفة الأيدي، فكيف لفئة أن لا تدع لمرشحها وتكتفي بقدخ الآخرين.

من السلوكيات الطريفة المضحكة المبكية، ما عمد إليها مرشح ذو نفوذ قوي، حينما طوّف بين أنصار حزبنا الذين يدينون للحزب بدين المحبة والولاء التام، فقال لهم أنا مرشحني «سيدي الميرغني»، وكان حديثه زوراً وبهتاناً، وإعمالاً لما قال، كان يرفع راية الشجرة ويقول بصوت عالي، الشجرة شجرة سيدي!.

مناظرة البشير - الرهان المستحيل

■ ■ ■

المناظرات الانتخابية طريقة معمول بها خاصة فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتكمن قيمتها كونها تساعد جمهور الناخبين على حسم موقفهم من المرشحين قبل وقت كاف من موعد إجراء الانتخابات. كما أن الأخذ بنظام المناظرات بين المرشحين فى الانتخابات يعتبر وسيلة ناجعة لمعرفة اتجاهات المرشحين وكشف قدراتهم وتبيان نقاط قوتهم ونقاط ضعفهم بوضوح تامين أمام عيون وآذان الناخبين. وبالطبع فإن الأخذ بالمواجهة العلنية المباشرة بين المرشحين من شأنه كذلك تحسين أداء العملية الانتخابية كما إنها ستكشف للرأى العام من هو المرشح الأفضل والأكثر استعدادا لمناقشة آرائه أمام الجماهير بأسلوب يختلف عن الندوات والخطب الجماهيرية الحماسية. وهذا النظام معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية وفى بريطانيا والنمسا واسبانيا وجنوب أفريقيا ودول أخرى كثيرة.

خصصت وكالة السودان للأنباء(سونا) فريقا متخصصا لمتابعة العملية الانتخابية وعقدت اجتماعات مع المرشحين ووزعت لهم استمارات لجمع بيانات تفصيلية عنهم وأجرت معنا حوارات وقد سعدت أيما سعادة عندما طلبوا منى تحديد اسم المرشح الرئاسى الذى ارغب فى إجراء مناظرة معه وبلا مقدمات أو كثير تفكير اخترت مرشح المؤتمر الوطنى وأبلغتهم برغبتى فى مناظرته ووعدوا بإتمام ذلك ولكن أتت الأيام لتثبت انه رهان مستحيل إذ استعصمت سونا والقائمين على أمرها بعدم تقديم ردود مقنعة عندما لاحقهم مندوبنا المعتمد لدى سونا الشقيق ميرغنى مساعد لتحديد الموعد وكان يحثهم ويشجعهم بان الظروف الراهنة تستوجب وتقتضى إجراء هذا النوع من المناظرات لترسيخ ديمقراطية العملية الانتخابية لدى الرأى العام الذى بات يشك كثيرا وينظر بريبة للعملية الانتخابية برمتها.

وفى سبيل إجراء هذه المناظرة وإقامتها غضضنا الطرف تماما عن الجوانب الإجرائية الخاصة بها ولم نشغل بها لا بالنا ولا بال القائمين على أمرها فى سونا فتجاهلناها تماما وبالتالى لم نقم بالسؤال عن الجهة المسؤولة عن إعداد المناظرة وإجرائها ولم نشترط أى شروط حتى لو كان ذلك المطالبة بتوفير الحياد والمهنية لأننا نعلم مسبقا أن مثل هذه المطالب ستؤخر انجاز المهمة التى كنا نستعجلها لذلك سكتنا عمدا عن كل هذه الإجراءات والجوانب المتعلقة بالمناظرة على أمل أن يتحقق رهاننا ولا يصبح مستحيلا فلم نطلب سوى إخطارنا بالزمان والمكان حتى لا تتداخل المواعيد مع برامجنا الانتخابية.

ولكن برغم كل هذه التحوطات باءت المحاولة بالفشل.وأيا ما تكون الأسباب إلا أن النتيجة واحدة وهى رفض مرشح المؤتمر الوطنى لعملية المناظرات على أساس أنه لم يعد فى حاجة للاشتراك فى مثل هذا النمط لأنه ببساطة شديدة لا يحتاج إلى زيادة جمهوره الانتخابى طالما انه مطمئن إلى أن قاعدته المؤيدة ستملأ صناديق الاقتراع حتى تفيض وبالتالى فلا مبرر ولا داع لتبديد الوقت والجهد والطاقة فيما لاطائل ينتظر ولا فائدة ترتجى من ورائه .وهو فوق ذلك يعلم علم اليقين أن المناظرات الداخل إليها إما رابح أو خاسر وفى حالته فإن احتمال المكسب غائب تماما والأرجح هو احتمال الخسارة إذن فلا سبب للمغامرة.